#### No. 55048\*

### Mexico and United Arab Emirates

Agreement between the Government of the United Mexican States and the Government of the United Arab Emirates on the promotion and reciprocal protection of investments (with annex). Dubai, 19 January 2016

Entry into force: 25 January 2018, in accordance with article 31

Authentic texts: Arabic, English and Spanish

Registration with the Secretariat of the United Nations: Mexico, 26 March 2018

No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.

### Mexique et Émirats arabes unis

Accord entre le Gouvernement des États-Unis du Mexique et le Gouvernement des Émirats arabes unis relatif à la promotion et à la protection réciproque des investissements (avec annexe). Dubaï, 19 janvier 2016

Entrée en vigueur : 25 janvier 2018, conformément à l'article 31

**Textes authentiques:** arabe, anglais et espagnol

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : Mexique, 26 mars 2018

\*Aucun numéro de volume n'a encore été attribué à ce dossier. Les textes disponibles qui sont reproduits ci-dessous sont les textes originaux de l'accord ou de l'action tels que soumis pour enregistrement. Par souci de clarté, leurs pages ont été numérotées. Les traductions qui accompagnent ces textes ne sont pas définitives et sont fournies uniquement à titre d'information.

#### ملحق الى الفقرة 2 المادة 10

 1. يتم تسليم إشعار نوايا المشار إليه في المادة 10 الفقرة 2الي:

في حالة الولايات المتحدة المكسيكية، المديرية العامة للاستثمار الأجنبي من وزارة الاقتصاد. و

> في حالة الامارات العربية المتحدة ادارة العلاقات المالبية الدولية من وزارة المالية.

- 2. على المستثمر المتنازع تقديم 'إشعار خطي للنوايا باللغة العربية، الإسبانية أو الإنجليزية، حسب مقتضى الحال. ترجمة الاشعار، التي قام بها خبير، تدرج في حالة ما قدم اشعار النوايا هذا في أي لغة أخرى غير ما سبق ذكره.
- من أجل تسهيل عملية التشاور، يجب على المستثمر أن يقدم إلى جانب إشعار نوايا، ونسخة من الوثائق التالية
- أ) جواز سفر أو أي وثيقة رسمية أخرى للجنسية، حيث كان المستثمر شخصا طبيعيا، أو الوثيقة المعمول بها في التأسيس أو التنظيم بموجب قانون الطرف المتعاقد غير المتنازع، حيث كان المستثمر مشروع من هذا الطرف المتعاقد؛
- ب) حيثما يعتزم مستثمر من الطرف المتعاقد تقديم مطالبة إلى التحكيم نيابة عن مشروع تابع للطرف المتعاقد الآخر الذي هو شخص اعتباري يمتلكه المستثمرون أو يتحكمون به:
  - 1) الوثيقة المعمول بها للتأسيس أو تنظيم المشروع بموجب قانون الطرف المتعاقد المتنازع؛ و
    - 2) وثيقة تثبت أن المستثمر المتنازع يملك أو يتحكم في المشروع.

إذا كان هذا هو الحال، فانه يجب ايضا تقديم التوكيل أو الوثيقة المخولة للشخص بالتصرف نيابة عن المستثمر المتنازع.

#### المادة 31 الدخول حيز النفاذ، المدة و الانهاء

- يقوم الطرفين المتعاقدين بإخطار بعضها البعض كتابة عبر القنوات الدبلوماسية بتلبية متطلباتهما الدستورية فيما يتعلق بالموافقة على وبدء نفاذ هذه الاتفاقية .
- تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد (30) ثلاثين يوما من تاريخ استلام اخر الاخطارات المشار إليهما في الفقرة 1 أعلاه .
- 3. تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة (10) عشر سنوات قابلة للتجديد لفترات متساوية من الزمن، إلا إذا قام أي من الطرفين المتعاقدين بتقديم اخطار كتابي لإنهاء هذه الاتفاقية. بعد ذلك تظل سارية المفعول حتى انقضاء (12) اثني عشر شهرا من التاريخ الذي قدم فيه أي من الطرفين المتعاقدين إشعار خطي بقرارها لإنهائها إلى الطرف المتعاقد الاخر.
- 4. تستمر هذه الاتفاقية سارية لمدة (10) عشر سنوات من تاريخ الانهاء فقط فيما يتعلق بالاستثمارات التي تمت قبل هذا التاريخ.
- 5. أي تعديلات يتفق عليها بين الطرفين المتعاقدين عملا بالمادة 29 تدخل حيز التنفيذ وفقا للإجراءات المنصوص عليها في الفقرتين 1 و 2 من هذه المادة .

وقعت في مدينة دبي، بتاريخ 19 يناير 2016م من نسختين باللغات الإسبانية والعربية والإنجليزية، كل النصوص ذات حجية متساوية. في حال الاختلاف في التفسير، يعتمد النص الانجليزي.

ية

عن حكومة الولايات المتحدة المكسيكية

عبيد حميد الطاير وزير الدولة للشؤون المالية

عن حكومة الامارات العربية المتحدة

هونسو جواځاردو بياريال وزير الإقتصاد 2. يكون الحكم نهائيا و ملزما على الطرفين المتعاقدين.

#### المادة 26 القانون المطبق

المحكمة التي أنشئت بموجب هذا القسم ستقرر في قضايا النزاع وفقا لهذه الاتفاقية، وقواعد ومبادئ القانون الدولي المعمول بها.

#### <u>المادة 27</u> النفقات

يتحمل كل طرف متعاقد نفقات محكمه المعين من قبله و اي تمثيل قانوني في الاجراءات. اما نفقات رئيس الهيئة التحكيم و اي تكاليف اخرى ذات صلة بسير عمل التحكيم فانه يتم تحملها مناصفة بين الطرفين المتعاقدين الا اذا ما قررت هيئة التحكيم ان يتحمل احد الطرفين المتعاقدين حصة اعلى من النفقات.

#### الفصل الرابع: الاحكام الختامية

#### المادة 28 تطبيق الاتفاقية

تسري هذه الاتفاقية على الاستثمارات التي تم القيام بها قبل او بعد تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ، و لكن لا تسري على المطالبات التي نشأت من احداث، او مطالبات لم يتم تسويتها، قبل ذلك التاريخ.

# المادة 29

يجوز لطرف متعاقد ان يقترح على الطرف المتعاقد الاحر عقد مشاورات في اي شان ذي صلة بهذه الاتفاقية. تعقد هذه المشاورات في مكان و ووقت يتفق عليه بين الطرفين المتعاقدين، بما فيه المشاورات بشان تعديل هذه الاتفاقية.

#### المادة 30 الحرمان من الفوائد

يجوز للطرفين المتعاقدين أن يقررا بشكل مشترك بالتشاور حرمان مشروع تابع للطرف المتعاقد الأحر واستثماراته من فوائد هذه الاتفاقية ، إذا كان شخصا طبيعي أو مشروع من طرف غير متعاقد يملك او يتحكم في مثل هذا المشروع.

- 8. خلال (30) ثلاثين يوما التالية للتاريخ الذي عين فيه المحكم الثاني، يقوم المحكمان المعينان من قبل الطرفين المتعاقدين ومن طريق الاتفاق المتبادل بتعيين محكم ثالث، و الذي سيكون رئيسا لهيئة التحكيم بناء على موافقة الطرفين المتعاقدين.
- 4. اذا لم تتم التعيينات في الفترات المحددة في الفقرتين 2 و 3 اعلاه او لم يتم منح الموافقات المطلوبة ، فانه يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين ، ان يدعو رئيس المحكمة الدولية للعدل لتعيين المحكم او المحكمين الغير معينين وذلك بعد التشاور مع كلا الطرفين المتعاقدين. اذا كان الرئيس مواطنا او مقيما دائم في أي من الطرفين المتعاقدين او منع او منعت من القيام بالمهمة المذكورة، فانه يتم دعوة نائب الرئيس مواطنا او مقيم دائم في أي من الطرفين المتعاقدين، وإذا منع هو او هي مقيم دائم في أي من الطرفين المتعاقدين، وإذا منع هو او هي أيضا من القيام بالمهمة المذكورة، فانه يتم دعوة عضو المحكمة الدولية للعدل التالي في الأقدمية الغير مواطنا والمتعاقدين المتعاقدين المتعاقدين المتعاقدين المتعاقدين المتعاقدين القيام بالتعيينات اللازمة.
- 5. في حالة استقالة محكم معين بموجب هذه المادة او اصبح غير قادر فعلى اداء مهامه، يعين خليفته بنفس الطريقة المنصوص عليها التي عين بها المحكم الاصلي، ويكون له او لها نفس السلطات و الواجبات التي كانت للمحكم الاصلي.

#### <u>المادة 24</u> اجراءات التقاضي

- 1. الا اذا ما اتفق الطرفان المتعاقدان على غير ذلك، فان مكان التحكيم تحدده ميئة التحكيم.
- 2. تقرر هيئة التحكيم كل المسائل المتعلقة باختصاصها و وفقاً لأي اتفاق بين الطرفين المتعاقدين وتحدد إجراءاتها الخاصة.
- 3. يجوز لهيئة التحكيم وفي اي مرحلة من اجراءاتها ان تقترح على الطرفين المتعاقدين تسوية النزاع وديا.
- 4. في كل الاوقات ستقدم هيئة التحكيم مرافعة عادلة للطرفين المتعاقدين.

#### المادة 25 الحكم

1. تصل ميئة التحكيم الى قرارها بأغلبية الاصوات. ويصدر الحكم كتابيا وسيتضمن النتائج القانونية و الواقعية المعمول بها. ويسلم الحكم موقعا الى كل من الطرفين المعمول بها. ويسلم الحكم موقعا الى كل من الطرفين المتعاقدين.

#### القسم الثاني: تسوية النزاعات بين الظرفين المتعاقدين

#### المادة 21 النطاق

يسري هذا القسم على تسوية النزاعات بين الطرفين المتعاقدين والناتجة عن تفسير او تطبيق احكام هذه الاتفاقية.

#### <u>المادة 22</u> التشاور و التفاوض

- يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين طلب التشاور بشان تفسيس او تطبيق هذه الاتفاقية.
- 2. اذا نشأ نزاع بين الطرفين المتعاقدين بشان تفسير او تطبين هذه الاتفاقية، فانه يجب بقدر الامكان ، تسويته وديا عن طريق التشاور او التفاوض.
- 8. في حالة عدم تسوية النزاع عن طريق الوسائل المذكورة اعلاه خلال (6) ستة اشهر من تاريخ الطلب الكتابي للتشاور او التفاوض، فانه يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين ان يقدم هذا النزاع الى هيئة تحكيم منشأة وفقا لهذا القسم، او الى اي تحكيم دولي بإلاتفاق بين الطرفين المتعاقدين.

#### <u>المادة 23</u> تشكيل هيئة التحكيم

- 1. تبدأ اجراءات التحكيم بناء على الخطار مكتوب يسلم من قبل طرف متعاقد (الطرف المتعاقد مقدم الطلب) الى الطرف المتعاقد متلقي الطلب) عن طريق المتعاقد الاخر (الطرف المتعاقد متلقي الطلب) عن طريق القنوات الدبلوماسية. يبجب ان يحتوي هذا الاخطار على بيان يوضح الاسس القانونية و الواقعية للدعوى وملخص لسير ونتائج التشاور و التفاوض التي تمت وفقا للمادة 22، و على نية الطرف المتعاقد مقدم الطلب بدأ الاجراءات بموجب هذا القسم و اسم المحكم المعين من قبل هذا الطرف المتعاقد مقدم الطلب.
- 2. خلال (30) ثلاثين يوما بعد تاريخ تلقي هذا الاخطار، يجب على الطرف المتعاقد مقدم الطلب اخطار الطرف المتعاقد مقدم الطلب باسم محكمه المعين.

- 2. الى الحد الذي يسمح به القانون المحلي، تعقد هيئة التحكيم جلساتها مفتوحة للجمهور و تحدد بالتشاور مع الاطراف المتنازعة الترتيبات اللوجستية المناسبة. ومع ذلك، يجب على اي طرف متعاقد متنازع ابلاغ هيئة التحكيم اذا ما كان ينوي استخدام معلومات تصنف كمعلومات محمية في جلسات التحكيم. تقوم هيئة التحكيم باتخاذ الترتيبات المناسبة لحماية المعلومات من الافشاء.
- 3. يجب حماية اي معلومات محمية قدمت الى هيئة التحكيم من الافشاء باتخاذ الاجراءات التالية:
- أ) مع مراعاة الفقرة الفرعية (د)، لا يجوز لأي من الاطراف المتنازعة او هيئة التحكيم ان تفشي الى اي طرف متعاقد غير متنازع او الى الجمهور اي معلومات محمية ، حيث قام الطرف المتنازع المقدم للمعلومات بتحديدها بوضوح وفقا للفقرة الفرعية (ب)؛
- ب) التى التحد الذي يسمح به القانون المحلي فانه على اي طرف متعاقد متنازع والذي يدعي ان معلومات معينة تشكل معلومات محمية ان يحددها بوضوح عند تقديمها التي هيئة التحكيم؛
- ج) على الطرف المتعاقد المتنازع و عند تقديمه لوثيقة تحتوي على معلومات يزعم انها معلومات محمية، ان يقدم نسخة منقحة من الوثيقة والتي لا تحتوي على المعلومات. توفر النسخة المتقحة فقط الى الجهات المتعاقدة غير المتنازعة و تنشر وفقا للفقرة 1، و
- د) يجوز للمحكمة أن تقرر أي اعتراض بشأن تحديد المعلومات التي يزعم انها معلومات محمية. إذا قررت المحكمة أن هذه المعلومات لم تكن محددة على نحو سليم، فانه يجوز للطرف المتعاقد المتنازع الذي قدم المعلومات (1) سحب كل أو جزء من تقديمه المحتوي على هذه المعلومات، أو (2) يوافق على إعادة تقديم وثائق كاملة ومنقحة مع تحديدات صحيحة وفقا لمقررات هيئة التحكيم والفقرة الفرعية (ج). في كلتا الحالتين، يقوم الطرف المتعاقد المتنازع الاخر، كلما كان ذلك ضروريا، بإعادة تقديم وثائق كاملة ومنقحة التي إما ازيلت المعلومات المسحوبة بموجب (1) من قبل الطرف المتعاقد المتنازع الأول مرة أو الطرف المتعاقد المتنازع الذي قدم المعلومات لأول مرة أو الطرف المتنازع الذي قدم المعلومات لأول مرة .
- 4. إلى الحد الذي يسمح به القانون المحلي، لا يوجد في هذا القسم ما يتطلب من طرف متعاقد متنازع ان يحجب عن الجمهور المعلومات المطلوب الكشف عنها.

7. لا يجوز لطرف متعاقد بدأ دعوى وفقا للقسم الثاني بسبب اخلال مزعوم بموجب هذا القسم، إلا إذا فشل الطرف المتعاقد الآخر في الالتزام أو الامتثال لقرار التحكيم النهائي الصادر في نزاع قدمه المستثمر وفقا لهذا القسم.

#### المادة 19 اتاحة الوثائق للجمهور

يجوز لأي من الطرفين المتنازعين ان يتيح للجمهور في الوقت المناسب كل الوثائق ، بما فيه الحكم، المقدم الى ، او الصادر عن هيئة تحكيم منشاة بموجب هذا القسم الى الحد المسموح به في القانون المحلي لطرف متعاقد، بشرط تنقيح الوثائق من :

- أ) المعلومات التجارية السرية؛
- ب) المعلومات التي تكون امتيازات او غير ذلك محمية من الكشف بموجب القانون المطبق في اي من الطرفين، و
- ج) المعلومات التي يجب على طرف حجبها وفقا لقواعد التحكيم ذات الصلة، كما هو مطبق.

#### المادة 20 شفافية اجراءات التحكيم

- 1. يجوز لطرف متعاقد متنازع، بعد استلام الوثائق التالية، الى الحد المسموح به في القانون المحلي لطرف متعاقد، احالتها فورا الى الطرف المتعاقد غير المتنازع واتاحتها للجمهور:
  - أ) اشعار النوايا؛
  - ب) اخطار التحكيم؛
- ج) المرافعات، المذكرات و موجز الدعوى المقدمة الى ميئة التحكيم من قبل طرف متنازع؛
  - د) محاضر جلسات هيئة التحكيم ، حيثما توفرت؛
    - ه) الاوامر و الاحكام وقرارات هيئة التحكيم.

- أ) يجب ان ينص الحكم برد الاملاك على رد الأملاك الى المشروع؛
- ب)يجب ان ينص الحكم بالتعويضات المالية واي فائدة مطبقة علي ان يدفع اجمالي المبلغ الى المشروع، و
- ج) يجب ان ينص الحكم على انه اصدر بدون المساس باي حق حالي او مستقبلي لشخص في ما يتعلق بالتعويض الممنوح، بموجب القانون المحلى المطبق.
- 3. تكون احكام التحكيم نهائية وملزمة فقط بين الطرفين المتنازعين و فيما يتعلق بالقضية المعينة.
  - 4. لا يجوز لهيئة التحكيم اصدار احكام بتعويضات تأديبية.
- يجوز للمستثمر المتنازع ان يسعى لتنفيذ حكم التحكيم بموجب اتفاقية (CSID) او اتفاقية نيويورك اذا كان كل من الطرفين المتعاقدين طرفا في هذه الاتفاقيات.
  - 6. لا يجوز لطرف متنازع السعى نحو تنفيذ حكم نهائي حتى:
    - أ) في حالة حكم نهائي بموجب اتفاقية ICSID:
- 1- انقضاء (120) مائة و عشرون يوما من تاريخ اصدار الحكم ولم يطلب طرف متنازع مراجعة او الغاء الحكم، او
  - 2-يتم الانتهاء من اجراءات المراجعة او الالغاء؛ و
- ب) في حالة حكم نهائي بموجب قواعد التسهيلات الاضافية لـ ICSID، قواعد تحكيم احرى تم احتيارها من قبل الطرفين المتنازعين:
- 1-انقضاء (3) ثلاث اشهر من تاريخ اصدار الحكم و لم يبدأ اي طرف متنازع اجراءات لإعادة النظر، نقض او الغاء الحكم، او
- 2- رفضت محكمة او سمحت بمراجعة، نقض او الغاء الحكم وليس مناك استئناف اخر.

#### المادة 15 مكان التحكيم

بناء على طلب من أي طرف متنازع، فان التحكيم يعقد بموجب هذا القسم في دولة طرف في اتفاقية نيويورك. ما لم يتفق الطرفين المتنازعين على مكان التحكيم، تعقد إجراءات التحكيم في الأماكن المشار إليها فئي المادتين 62 و 63 من اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار.

#### المادة 16 التعويض

في التحكيم بموجب مذا القسم، فانه لا يجوز لطرف متعاقد متنازع التأكيد كوسيلة للدفاع، طلب مضاد، حق المقاصة أو غير ذلك، أن المستثمر المتنازع قد تلقى أو سيحصل، وفقا لعقد تأمين أو ضمان، على تعويض أو تعويضات أخرى لكل أو جزء من أضراره المزعومة.

#### المادة 17 القانون المطبق

- 1. هيئة التحكيم المنشأة بموجب هذا القسم ستحدد في المسائل النزاعية وفقا لهذه الاتفاقية و القواعد المطبقة و مبادئ القانون الدولي.
- 2. التفسير الموضوع بالاشتراك و المتفق عليه بين الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق باي حكم في هذه الاتفاقية سيكون ملزما لأي محكمة تنشأ بموجبها.

#### المادة 18 تنفيذ الاحكام النهائية

- 1. الا ذا ما اتفق الطرفين المتنازعين على غير ذلك، فان الحكم الذي ينض على ان طرف متعاقد قد اخل بالتزاماته وفقا لهذه الاتفاقية، يجوز فقط ان يحكم بشكل منفرد او جماعي بـ:
  - أ) تعويضات مالية و إي فائدة مطبقة، و
- ب) رد الاملاك ، بشرط ان يجوز للطرف المتعاقد دفع تعويض مالي عوضا عنها.
  - 2. عندما يقدم طلب الى التحكيم نيابة عن مشروع:

- 5. لا تتوفر للمحكمة المنشأة بموجب المادة 11 الاختصاص للنظر و البت في المطالبة او جزء منها، والتي تولت اختصاصها محكمة توحيد،
- 6. ينجوز لطرف النزاع الذي يعتزم توحيد المطالبة بموجب هذه المادة ان يطلب من الامين العام للICSID انشاء المحكمة ، وعليه ان يحدد في طلبه:
- أ) اسم الطرف المتعاقد المتنازع أو المستثمر المتنازع ليتم تضمينه في اجراءات التوحيد؛
  - ب) طبيعة الحكم المظلوبة؛
  - ج) الاسس التي طلب الحكم بناء عليها.
- 7. يقوم الطرف المتنازع بتسليم نسخة من طلبه للإجراءات التي يسعى الى توحيدها الى الطرف المتعاقد المتنازع او الى اي مستثمر متنازع.
- 8. في غضون (60) ستين يوما من تلقى الطلب، يجوز للامين العام LCSID ان يشكل هيئة تحكيم تتألف من ثلاث محكمين. يكون احدهم من مواطني الطرف المتعاقد المتنازع، و احدهم من مواطني الطرف المتعاقد للمستثمر المتنازع؛ الثالث، رئيس هيئة التحكيم، سيكون من مواطني طرف غير متعاقد. لا يوجد في هذه الفقرة ما يمنع المستثمرين المتنازعين و الطرف المتنازع من تعيين اعضاء هيئة التحكيم باتفاق خاص.
- 9. حيثما قدم مستثمر متنازع طلبا للتحكيم بموجب المادة 11 ولم يتم تسميته في طلب تم اجرائه بموجب الفقرة 6 اعلاه، فانه يجوز للمستثمر المتنازع او الطرف المتعاقد المتنازع، مسب الاقتضاء، ان يقدم طلب مكتوب الى هيئة التحكيم لادراج المستثمر المتنازع الاول وفق الترتيب المنصوص عليه في الفقرة 4 اعلاه، و ان يحدد في الطلب:
  - أ) اسم وعنوان المستثمر المتنازع،
    - ب) طبيعة الحكم المطلوب؛
  - ج) الاسس التي طلب الحكم بناءً عليها.
- 10. المستثمر المتنازع المشار اليه في الفقرة 9 اعلاه سيسلم نسخة من طلبه الى الاطراف المتنازعة المسماة في طلب بموجب الفقرة 6 اعلاه.

2. إذا لم يتم إنشاء هيئة التحكيم في غضون (90) تسعين يوما من البتاريخ الذي قدم فيه الطلب إلى التحكيم، إما بسبب فشل طرقي النزاع في تعيين محكم أو لأن طرفي النزاع فشلا في الاتفاق على رئيس، فان الأمين العام لل ICSID، بناء على طلب أي من الطرفين المتنازعين يطلب منه ان يعين بناء على تقديره الخاص، المحكم أو المحكمين الغير معينين بعد. ومع ذلك، فإن الأمين العام للICSID، عند تعيين الرئيس، عليه أن ذلك، فإن الأمين العام هو من غير مواطني أي من الطرفين المتعاقدين.

#### <u>المادة 14</u> <u>التوحيد</u>

- 1. رهنا بالموافقة الخطية من الطرف المتعاقد الذي يقوم على اقليمه الاستثمار، فانه يجوز للامين العام ل ICSID ان ينشأ هيئة موحدة بموجب قواعد تحكيم الUNCITRAL ، والني ستقوم بإجراء اتها وفقا لهذه القواعد، فيما عدا ما يعدل بهذا القسم.
- 2. وبهدف الحلى العادل والفعال، والا اذا ما تضررت مصلحة طرف متنازع بشكل ملموس، فان المحكمة المنشأة بموجب هذه المادة يجوز لها توحيد الاجراءات في الحالات التالية:
- أ) عندما يقوم مستثمران اثنان او اكثر ذي صلة بنفس الاستثمار بنقديم طلب للتحكيم بموجب هذا القسم، او
- ب) عندما يقدم طلبان او اكثر للتحكيم والمبنية على اسس وقانونية او واقعية مشتركة.
- 3. بناء على طلب طرف متنازع، فإن المحكمة المنشأة بموجب المادة 11 وبانتظار تحديد التحكيم الموحد وفقا للفقرة 4 ادناه، يجوز لها أن تبقي على الإجراءات التي بدأت بها.
- 4. يجوز للمحكمة المنشأة بموجب هذه المادة، وبعد الاستماع الى الطرفين المنتازعين، ان تحدد:
- أ) توليها الأختصاص، و ان تنظر وتحكم معا كل او جزء من المطالبات، او
- ب) توليها الاختصاص، و ان تنظر وتحكم في واحد او اكثر من المطاليات، بشرط إنه ستساهم في تسوية المطالبات الاخرى عند قيامها بذلك.

- 9. يقدم طلب التي التحكيم بموجب هذا القسم عندما:
- أ) يتم تسجيل طلب التحكيم بموجب المادة 36 من اتفاقية ICSID من قبل الامين العام؛
- ب) يتم تشجيل (الطلب) اشعار التحكيم بموجب المادة 4 من الجدول (ج) من قواعد التسهيلات الاضافية لـ ICSID من قبل الامين العام؛
- ج) يتم تلقى اشعار التحكيم بموجب قواعد تحكيم UNICITRAL من قبل الطرف المتعاقد المتنازع؛
- د) يتم تلقي اشعار التحكيم بموجب اي قواعد تحكيم اخرى من قبل الطرف المتعاقد المتنازع.
- 10. اذا قام المستثمر او المشروع الذي يمتلكه او يتحكم به المستثمر بتقديم النزاع المشار اليه في الفقرتين 1 و2 اعلاه التي السلطات القضائية او المحاكم الادارية للطرف المتعاقد، فانه لا يجوز تقديم نفس النزاع للتحكيم كما هو موضح في هذا القسم.

#### المادة 12 موافقة الطرف المتعاقد

- 1. يولافق كل من الطرفين المتعاقدين منا موافقة غير مشروطة على تقديم النزاع الى التحكيم الدولي وفقا لهذا القسم،
- 2. ان الموافقة و تقديم الطلب للتحكيم من قبل المستثمر المتنازع يجب ان تفي بمتطلبات:
- أ) القسم الثاني من اتفاقية ICSID (احتصاص المركز) وقواعد التسهيلات الاضافية للموافقة المكتوبة لطرفي النزاع، و
  - ب) المادة 2 من اتفاقية نيويورك للـ"الاتفاق كتابة".

#### المادة 13 تشكيل هيئة التحكيم

1. ما لم يتفق طرف النزاع على خلاف ذلك، تشكل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين. يجب على كل طرف متنازع تعيين محكم واحد ويقوم طرفي النزاع بالاتفاق على المحكم الثالث الذي يكون رئيسا لهيئة التحكيم.

- 4. يجوز للمستثمر المتنازع ان يقدم طلبا الى التحكيم فقط اذا:
- أ) يوافق المستثمر على التحكيم وفقا للإجراءات المنصوص عليها في هذا القسم؛ و
- ب) اذا قدم مستثمر بتقديم مطالبة للتحكيم الدولي بشان خسارة او ضرر لمشروع يكون شخص قانوني يمتلكه او يتحكم به المستثمر؛ فانه في مثل هذه الحالة لا يمكن تقديم الدعوى امام محكمة ادارية او محكمة بموجب القانون المحلي لذلك الطرف المتعاقد، باستثناء الاجراءات للأحكام المانعة ، التفسيرية او فوق الاعتيادية الاخرى، التي لا تتضمن مدفوعات للأضرار، امام محكمة ادارية او محكمة وفقا لقانون الطرف المتعاقد طرف النزاع.
- 5. يجوز للمستثمر المتنازع إن يتقدم بدعوى للتحكيم نيابة عن مشروع من الطرف المتعاقد الاخر الذي يكون شخص قانوني يمتلكه المستثمر إو يتحكم به، فقط اذا كان كل من المستثمر والمشروع:
- أ)قد وافقا على التحكيم وفقا للإجراءات المنصوص عليها في هذا القسم؛ و
- ب) تنازلا عن حقهم لبدأ او مواصلة اي اجراءات ذات صلة بالإجراء الذي قام به الطرف المتعاقد طرف النزاع والذي يزعم انه اخلال بالاتفاقية بموجب الفصل الثاني، وذلك امام اي محكمة ادارية او محكمة بموجب قوانين طرف متعاقد، او اجراءات اخرى لتسوية النزاعات، باستثناء الاجراءات للأحكام المانعة، التفسيرية او فوق الاعتيادية، التي لا تشمل المدفوعات الناتجة عن الاضرار، امام محكمة ادارية او محكمة وفقا لقوانين الطرف المتعاقد المتنازع.
- الموافقة و التنازل المشار اليهما في هذه المادة سيكون كتابة، ويسلم الى الطرف المتعاقد المتنازع ويضمن في تقديم الدعوى الى التحكيم.
- 7. قواعد التحكيم المعمول بها تنظم التحكيم الا بالقدر المعدل بهذا القسم.
- 8. يجوز ان تقدم الدعوى للتحكيم في موعد لا يتجاوز (3) ثلاث سنوات من التاريخ الذي قام فيه المستثمر او مشروع الطرف المتعاقد المتنازع الذي يكون شخص قانوني يمتلكه او يتحكم به المستثمر، بالتحصل لأول مرة او كان يجب ان يتحصل فيه اولا على معلومات عن الاحداث التي ادت الى النزاع.

- أ) في حالة الولايات المتحدة المكسيكية، مكتب المستشار العام للتجارة الدولية في وزارة الاقتصاد؛
  - ب) في حالة الامارات العربية المتحدة، وزارة المالية.
- 4. على المستثمر طرف النزاع تقديم الاخطار اما باللغة العربية، الانجليزية او الاسبانية كما هو تقتضي الحالة.

#### المادة 11 تقديم المطالبة

- 1. يجوز للمستثمر من طرف متعاقد ان يقدم مطالبة الى التحكيم بان الطرف المتعاقد الاخر قد اخل بالتزام منصوص عليه في الغصل الثاني، وانه قد تعرض الى خسائر او ضرر بسبب، او نتيجة لذلك الاخلال. لمزيد من اليقين، عندما يتقدم مستثمر من طرف متعاقد بطلب للتحكيم فانه يجوز له فقط التعويض عن الخسارة او الضرر الذي تعرض له كصفته كمستثمر من طرف متعاقد.
- 2. يجوز للمستثمر من طرف متعاقد نيابة عن مشروع منشأ وفقا لقوانين الطرف المتعاقد الاخر، والذي يكون شخص قانوني يمتلكه او يتحكم به هذا المستثمر، ان يقدم الى التحكيم طلبا بان الطرف المتعاقد الاخر قد اخل بالتزام منصوص عليه في الفصل الثاني، وان المشروع قد تعرض لخسائر او اضرار بسبب او نتيجة ذلك الاخلال.
  - 3. يجوز للمستثمر المتنازع ان يقد طلب التحكيم بموجب:
- أ) اتفاقية المركز الدولي لتسوية النزاعات الاستثمارية (ICSID)، بشرط ان يكون كلا من الطرف المتعاقد المتنازع و الطرف المتعاقد للمستثمر طرفين لاتفاقية ICSID.
- ب) قواعد تسهيلات ICSID الاضافية، بشرط ان يكون اي من الطرف المتعاقد المتنازع او الطرف المتعاقد للمستثمر ، ولكن ليس الاثنين، طرفا في اتفاقية ICSID.
- ج)قواعد تحكيم لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL).
- د) اي قواعد تحكيم اخرى، اذا ما اتفق الطرفين المتنازعين على ذلك.

#### الفصل الثالث: تسوية النزاعات

#### القسم الاول: تسوية النزاعات بين طرف متعاقد و مستثمر من الطرف المتعاقد الاخر

#### <u>المادة 9</u> الغرض

يسري هذا القسم على اي نزاع قانوني ناشئ مباشرة من استثمار بين طرف متعاقد و مستثمر من الطرف المتعاقد الاخر في ما يتعلق باخلال مزعوم. لالتزام منصوص عليه في الفصل الثاتي والذي نتج عنه خسارة او ضرر كما هو معرف في المادة 25 من اتفاقية المركز الدولي لتسوية النزاعات الاستثمارية "ICSID" و المادة 4 من قواعد التسهيلات الاضافية للـICSID.

#### <u>المادة 10</u> اشعار النوايا والتشاور

- 1. على طرفي النزاع ان يحاولا اولا تسوية النزاع عن طريق التشاور او التفاوض.
- 2. بهدف تسوية النزاع وديا، على المستثمر طرف النزاع تسليم الطرف المتعاقد طرف النزاع اخطار كتابي بنيته لتقديم النزاع الى التحكيم قبل (6) ستة اشهر من تقديم النزاع على اقل تقدير. على هذا الاخطار ان يحدد:
- أ) اسم وعنوان المستثمر طرف النزاع و، حيثما قام مستثمر بتقديم الطلب نيابة عن مشروع وفقا للمادة 11، اسم وعنوان المشروع؛
  - ب) احكام الفصل الثاني المزعوم انه تم الاخلال بها؛
    - ج) الاسس القانونية والواقعية للدعوى؛
- د)نوع الاستثمار المعني وفقا للتعريف المنصوص عليه في المادة 1: و
  - ه) التعويض المطلوب والمبلغ التقريبي للأضرار المزعومة.
- يسلم الاخطار المشار اليه في الفقرة 2 من هذه المادة الى :

- ب) إصدار والتجارة، أو التعامل في الأوراق المالية
  - ج) الانتهاكات الجنائية أو الإدارية؛
- د) تقارير عن تحويلات العملة أو الأدوات النقدية الأخرى، أو
  - ه) ضمان الأحكام في دعاوى قضائية.
- 8. في حالة حدوث اختلال خطير لميزان المدفوعات او خطر حدوثه، يجوز للطرف المتعاقد ان يقيد مؤقتا التحويلات بشرط ان ينفذ هذا الطرف المتعاقد التدابير أو برنامج وفقا لبنود اتفاقية صندوق النقد الدولي والتي لا تتجاوز تلك التدابير اللازمة للتعامل مع الظروف المبينة في هذه الفقرة. يجب فرض هذه القيود على اسس منصفة وغير تمييزية وعلى أساس حسن النية، وأن يتم اخطار الطرف المتعاقد الآخر بها.

#### المادة <u>8</u> الحلول محل الدائن

- 1. اذا قام طرف متعاقد او وكالته المعينة بمنح ضمان مالي ضد المخاطر غير التجارية في ما يتعلق باستثمار قام به احد مستثمريه في اقليم الطرف المتعاقد الاخر ، وقاد بالدفع بموجب هذا الضمان، او مارس حقوقه في الاحلال، فان الطرف المتعاقد الاخير سيعترف بهذا الاحلال لأي حق، ملكية، مطالبة، امتياز او افعال. لن يقوم الطرف المتعاقد او وكالته المعينة بفرض حقوق اكبر من حقوق الشخص او الكيان الذي تلقيت الحقوق منه.
- 2. في حالة نشوء نزاع، فان الطرف المتعاقد أو وكالته المعينة البتي تم احلال حقوق المستثمر اليها لا يجوز له المبادرة أو المشاركة في الدعوى أمام محكمة وطنية، ولا ان يقدم القضية إلى التحكيم الدولي وفقا لأحكام الفصل الثالث.
- 8. ينبغي ان يتم الاحلال بعد الموافقة الكتابية المسبقة للطرف المتعاقد الذي يقوم على اقليمه الاستثمار، فان الطرف المتعاقد أو وكالته المعينة التي تم احلال حقوق المستثمر اليها، لا يجوز له/لها المبادرة أو المشاركة في دعوى أمام محكمة وطنية، ولا ان يقدم القضية إلى التحكيم الدولي وفقا لأحكام الفصل الثالث.

تتضمن معايير التقييم قيمة المنشأة المستمرة ، قيمة الاصول، بما في ذلك القيمة الضريبية المعلنة للممتلكات المادية، ومعايير اخرى كما تقتضي الحاجة لتحديد القيمة السوقية العادلة.

- ب) يدفع بدون تأخير؛
- ج) يشمل الفائدة بمعدل تجاري مناسب للعملة التي يتم الدفع
   بها، من تاريخ المصادرة حتى تاريخ الدفع الفعلي؛ و
  - د) يمكن دفعه بالكامل و يحول بحرية.

#### <u>المادة 7</u> التحويلات

- 1. يقوم كل من الطرفين المتعاقدين بالسماح بجميع التحويلات المتعلقة باستثمار لمستثمر من الطرف المتعاقد الاخر بحرية وبدون تأخير الى داخل و خارج اقليمه. تكون التحويلات بعملة حرة قابلة للتحويل بسعر سوق الصرف السائد بتاريخ التحويل. تشمل هذه التحويلات:
- أ) الارباح، ارباح الاسهم، الغوائد، الارباح الرأسمالية،
   دفعات الاتاوات، الرسوم الادارية، رسوم العون الغني و الرسوم الاخرى و المبالغ المكتسبة من الاستثمار؛
- ب) العائدات من بيع كل او اي جزء من الاستثمار، او التصفية الجزئية او الكاملة للاستثمار؛
- ج) المدفوعات بموجب عقد مبرم من قبل المستثمر او استثماره، بما فيه المدفوعات بموجب اتفاقية قرض؛
  - د) المعدفوعات الناتجة من التعويض للخسائر او المصادرة، و
    - ه) المدفوعات بموجب الفصل الثالث، القسم الاول.
- 2. بالرغم من احكام الفقرة 1 اعلاه، فانه يجوز لطرف متعاقد منع تحويل عن طريق تطبيق قوانينه بصورة عادلة و غير تمييزية و بحسن نبة في الحالات التالية:
  - أ) الإفلاس أو الإعسار أو حماية حقوق الدائنين.

#### 2. لمزيد من اليقين:

- i) ان مفهومي "المعاملة المنصفة و العادلة" و "الحماية والامن الكاملين" لا تتطلب معاملة اضافية او اكثر من الحد الادنى المطلوب من المعاملة من القانون الدولي الاعتيادي لمعاملة الاجانب؛ و
- ب) ان الحكم بانه كان هنالك اخلال لحكم اخر في هذه الاتفاقية، او لاتفاقية دولية منفصلة، لا يثبت انه كان هنالك اخلال بهذه المادة.

#### <u>المادة 5</u> تعويض الخسائر

يمنح مستثمري طرف متعاقد الذين تتعرض استثماراتهم في اقليم طرف متعاقد للخسائر بسبب الحرب أو نزاع مسلح أخر، حالة طوارئ وطنية، ثورة، شغب أو أحداث مشابهة ، فيما يتعلق بالاسترداد، التعويض أو التعويضات الأخرى، معاملة لا تقل رعاية عن المعاملة التي يمنحها الطرف المتعاقد الأخير إلى مستثمريه أو لمستثمرين من أي دولة ثالثة.

#### المادة 6 بزع الملكية و التعويش

- 1. لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين نزع ملكية او تأميم استثمار سواء بشكل مباشر او غير مباشر عن طريق إجراءات تعادل في اثرها نزع الملكية او التأميم ("المصادرة")، الافي الحالات الاتية:
  - أ) لأغراض عامة؛
  - ب) على اساس غير تمييزي؛
  - ج) وفقا للإجراءات القانونية؛ و
  - د) دفع التعويض وفقا للفقرة 2 ادناه.

#### 2. يكون التعويض:

أ) معادلا للقيمة السوقية العادلة للاستثمار المصادر مباشرة قبل حدوث المصادرة. على القيمة السوقية العادلة ان لا تعكس اي تغيير في القيمة بسبب ان المصادرة المقصودة قد اصبحت معروفة علنا في وقت سابق.

### الفصل الثاني: حماية الاستثمار المعاملة الوطنية و معاملة الدولة الاولى بالرعاية

- 1. يمنح كل طرف متعاقد الى المستثمرين من الطرف المتعاقد الاخر واستثماراتهم معاملة لا تقل افضلية ، في ظروف مماثلة، عن تلك التي يمنحها الى مستثمريه و استثمارات مستثمريه فقط في ما يتعلق بالإدارة، الصيانة، الاستخدام، التمتع او التصرف في الاستثمارات.
- 2. يمنح كل طرف متعاقد الى المستثمرين من الطرف المتعاقد الاخر واستثماراتهم معاملة لا تقل افضلية ، في ظروف مماثلة، عن تلك التي يمنحها الى مستثمرين من اي دولة ثالثة و استثماراتهم في ما يتعلق بالإدارة، الصيانة، الاستخدام، التمتع او التصرف في الاستثمارات.
- 3. لمزيد من اليقين، فانه بالرغم من اي اتفاقية استثمار ثنائية وقعها الطرفين المتعاقدين مع دول اخرى قبل او بعد دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ، فان احكام الدولة الاولى بالرعاية لن تسري على المسائل الاجرائية او القضائية.
- 4. لا يجوز تفسير هذه المادة على انها تلزم طرف متعاقد على منح المستثمرين من الطرف المتعاقد الاخر و استثماراتهم منفعة اي معاملة، افضلية او امتياز والذي قد يمنح من مثل هذا الطرف المتعاقد استنادا الى:
- أي منظومة حالية أو مستقبلية للتكامل الاقتصادي الإقليمي، منطقة تجارة حرة، اتحاد جمركي ،اتحاد نقدي أو أي ترتيبات تكامل مماثلة أخرى، التي يكون احد الطرفين المتعاقدين طرفا أو قد يصبح طرفا فيها؛ أو
- ب) اي حقوق او التزامات لطرف متعاقد نتيجة لاتفاقية دولية او ترتيب متعلق كليا او بشكل اساسي بالضرائب. في حال وجود اي تعارض بين هذه الاتفاقية و اي اتفاقية دولية او ترتيب متعلق بالضرائب، فانه تسري المذكورة اخرا.

#### المادة 4 الحد الادنى من المعاملة

1. يقوم كل من الطرفين المتعاقدين بمعاملة استثمارات المستثمرين من الطرف المتعاقد الاخر وفقا للقانون الدولي المعتاد، بما فيه المعاملة العادلة و المنصفة و الحماية و الامن الكاملين.

- 7. يعنى المصطلح "اتفاقية نيويورك" الاتفاقية بشأن الاعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية، والتي اعتمدت في الامم المتحدة -نيويورك بتاريخ 10-يونيو-1958؛
- 8. يعني المصطلح (الأونسيترال)قواعد التحكيم للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، والموافق عليها من قبل الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ 15 ديسمبر 1976.
- 9. يعني المصطلح "مؤسسة حكومية" المؤسسة المملوكة لطرف متعاقد او التي يتحكم بها عن طريق حصص ملكية ؛ و
  - 10. يعنى المصطلح "اقليم":
- أ-فيما يتعلق بالولايات المتحدة المكسيكية (والمشار اليها ايضا بـ"المكسيك")، اقليم الولايات المتحدة المكسيكية الذي يشمل المناطق البحرية المتاخمة لساحل الولاية المعنية، اي المنطقة الاقتصادية الحصرية والجرف القاري، الى الحد الذي يجوز للمكسيك ممارسة حقوق سيادية او قضائية على تلك المناطق وفقا للقانون الدولي؛
- ب- يعني المصطلح "الامارات العربية المتحدة" الامارات العربية المتحدة وعند استخدامه بمعناه الجغرافي، يعني اقليم الامارات العربية المتحدة الواقع تحت سيادتها وايضا المنطقة خارج المياه الاقليمية، المجال الجوي و المناطق البحرية التي تمارس عليها الامارات العربية حقوقا سيادية وقضائية فيما يتعلق باي نشاطات يتم ممارستها في مياهها، قاع البحر، التربة التحتية، ذات الصلة باستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية وفقا لقوانينها و القانون الدولي. بالرغم من ما سبق، فان المصطلح "الامارات العربية المتحدة" يعني ايضا الامارات العربية المتحدة.

#### <u>المادة 2</u> السماح بالاستثمارات

- 1. يسمح كل طرف متعاقد بدخول الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرين من الطرف المتعاقد الاخر وفقا لقوانينه و تشريعاته السارية.
- أي تغيير في شكل الاصول المعاد استثمارها لن يؤثهر في سمتها كاستثمار، بشرط الا يكون هذا التغيير مغايرا للموافقات الممنوحة ان وجدت، للأصول المستثمرة اصلا وفقا للفقرة 1 من هذه المادة.

- 2- العنود حيث يعتمد الاجر بشكل اساسي على الانتاج، الايرادات او ارباح المؤسسة.
- 3- الامتيازات البتجارية المعنوحة وفق القانون إي بعوجب عقد، ذي سلة بالهيدروكريونات، والنبي تخشع لشروط واحكام هذه الامتيازات والمتغفق عليها بين المستشمر والدولة المتعاقدة إو النتسيم المفرعي الناسيسن للدولة عند الاقتضاء، التي تتم ني اقليمها عده الامتيازات.
- ز) العطالبات العالية اثنى تنضمن نوع الغوائد العبيئة في الغنرات (أ) الى (و) اعلاه، ولكن ليس للعطالبات اتعالية الناتجة فنط عن :
- 1- العقود التجارية لبيع السلع او التخدمات من قيل مواطن او مؤسسة فن اقليم طرف متعاقد الى مؤسسة في اقليم الطرف المقتعاقد الاخر، أو
- 2- تعديد، الاثتمان في ما يتعلق بصفقة نجارية، مثل الثمويل التجاري، غير القرض العشمول بالنقرة الفرعية (د) اعلاه.
- ح) حقوق الملكية الفكرية، والتي تشمل وان ليس حصرا حقوق الطبع و الحقوق ذات الصلة، براءات الاختراع، النصاميم النعباعية، المعرفة، العلامات التجارية، اسرار التجارة و الاعتبال، الاسماء التجارية، المؤشرات الجغرافية، النصميمات النخطيطية (الرسومات الطبوغرافية) لللهوائر انتمتكاملة، الحتوق في اصناف النباتات، كما مي تعرفة في انتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية النفائية لمنظمة التجارة الدولية.
  - 6. ينعيقي المنفسطيح المستثمر من طرف منعافد":
    - أ) حكومة فلك الطرف المتعاقد:.
- ب) الشخص الطبيعي الذي يحمل جنسية طرف متعاقد أوفقا لغوالينها الشارية، أو
- ج) مؤسسة والتي تم انشائيا او تنظيمها بجوجب قانون طرف متعاقب،
   والتي تقوم بعمليات تجارية ذات قيمة في اقليم ذلك الطرف
   المتعاقد،
   والله بقيم باستنمار في اقليم الطرف المتعاقد الاخر.

- 4. "اتفاقية المركز" تعني اتفاقية تسوية النزاعات الاستثمارية. بين الدول و مواطني الدول الاحرى، التي تم اعتمادها في واشنطن بتاريخ 18 مارس 1965، وتعديلاتها؛
- 5. "استثمار" يعني الاصول التالية التي يملكها او يتحكم بها مستثمرين من طرف متعاقد والمنشأة او مكتسبة وفقا لقوانين وتشريعات الطرف المتعاقد الاخر الذي يقوم في اقليمه الاستثمار:
  - أ) مؤسسة:
  - ب) حصص، اسهم و الاشكال الاخرى من المساهمة في ملكية مشروع؛
    - ج) سند دين لمؤسسة:
    - 1-حيث تكون المؤسسة تابعة للمستثمر، او
- 2-حيث يكون موعد الاستحقاق الاصلي لسندات الدين هو (3) ثلاث سنوات على اقل تقدير.
- ولكن لا يشمل سند دين ،بغض النظر عن موغد الاستحقاق الاصلي، لطرف متعاقد او مؤسسة حكومية.
  - د) قرض الى مؤسسة:
  - 1-حيث تكون المؤسسة تابعة للمستثمر، أو
- 2-حيث يكون موعد الاستحقاق الاصلي للقرض هو (3) ثلاث سنوات على اقل تقدير.
- ولكن لا يشمل قرض ،بغض النظر عن موعد الاستحقاق الاصلي، لطرف متعاقد او مؤسسة حكومية.
- ه) عقار او ملكية اخرى، مادية او غير مادية والمتحصل عليها توقعا او مستخدم لغرض منفعة اقتصادية او اهداف تجارية اخرى، و
- و) الفوائد الناتجة من الالتزام بتوفير راس مال او موارد اخرى في اقليم طرف متعاقد لنشاط اقتصادي في هذا الاقليم، مثل
- 1- العقود التي تتضمن تواجد ملكية مستثمر في اقليم الطرف المتعاقد الاخر، بما فيه العقود الجاهزة او الانشائية او الامتياز، او

#### [ ARABIC TEXT – TEXTE ARABE ]

#### اتفاقية بين حكومة الولايات المتحدة المكسيكية و حكومة الامارات العربية المتحدة لتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات

ان حكومة الولايات المتحدة المكسيكية وحكومة الامارات العربية المتحدة ء المشار اليهما في ما يلي "بالطرفين المتعاقدين"،

رغبة منهما في تعزيز التعاون الاقتصادي بينهما عن طريق الاستثمار. الذي يسمح به وفقا للقوانين و التشريعات في الطرف المتعاقد الذي يقوم على اقليمه الاستثمار لمنفعتهما المتبادلة لتعزيز تعاون اقتصادي اعظم في ما يتعلق باستثمارات المستثمرين من طرف متعاقد في اقليم الطرف المتعاقد الاخر.

وبهدف حلق و المحافظة على الظروف المثلى لاستثمارات المستثمرين من طرف متعاقد في اقليم الطرف المتعاقد الاحر؛

واعترافا منهما بالحاجة لتعزيز وحماية الاستثمارات الاجنبية بهدف تعزيز تدفق راس المال المنتج و الازدهار الاقتصادي.

فقد اتفقا على ما يلي:

#### الفصل الاول: احكام عامة

#### <u>المادة 1</u> تعريفات

لأغراض هذه الاتفاقية، فان المصطلح:

- 1. "مؤسسة" یعنی ای کیان منشأ او منظم بموجب قانون ساری، سواء کانت ربحیة او لا، وسواء کانت ملکیتها خاصة او حکومیة، تتضمن ای مؤسسة، صندوق، شراکة، ملکیة فردیة، مشروع مشترك او شرکة اخری.
  - 2. "ICSID" تعني المركز الدولي لتسوية النزاعات الاستثمارات؛
- 3. "قواعد تسهيل ICSID الاضافية" تعني القواعد التي تحكم التسهيلات الاضافية لإدارة اجراءات التقاضي من قبل امانة المركز، كما هو قابل للتعديل؛

#### [ ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS ]

# AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE UNITED MEXICAN STATES AND THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES ON THE PROMOTION AND RECIPROCAL PROTECTION OF INVESTMENTS

The Government of the United Mexican States and the Government of the United Arab Emirates, hereinafter referred to as "the Contracting Parties":

Desiring to intensify the economic cooperation between them through investment that would be admitted in accordance to the laws and regulations in the Contracting Party in whose territory the investment is made for their mutual benefit to promote greater economic cooperation with respect to investment by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party;

Intending to create and maintain favorable conditions for investments by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party;

**Recognizing** the need to promote and protect foreign investments with the aim of fostering the flow of productive capital and economic prosperity.

Have agreed as follows:

#### **CHAPTER I: GENERAL PROVISIONS**

### ARTICLE 1 Definitions

For the purposes of this Agreement, the term:

- 1. "enterprise" means any entity constituted or organized under applicable law of a Contracting Party, whether or not for profit, and whether privately or governmentally owned, including any corporation, trust, partnership, sole proprietorship, joint venture or other association;
- 2. "ICSID" means the International Centre for Settlement of Investment Disputes;
- 3. "ICSID Additional Facility Rules" means the Rules Governing the Additional Facility for the Administration of Proceedings by the Secretariat of the ICSID, as may be amended;

- 4. "ICSID Convention" means the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States, adopted in Washington on March 18, 1965, as may be amended;
- 5. "investment" means the following assets owned or controlled by investors of one Contracting Party and established or acquired in accordance with the laws and regulations of the other Contracting Party in whose territory the investment is made:
  - (a) an enterprise;
  - (b) shares, stocks and other forms of equity participation in an enterprise;
  - (c) a debt security of an enterprise:
    - (i) where the enterprise is an affiliate of the investor, or
    - (ii) where the original maturity of the debt security is at least three (3) years,

but does not include a debt security, regardless of original maturity, of a Contracting Party or of a State enterprise;

- (d) a loan to an enterprise:
  - (i) where the enterprise is an affiliate of the investor, or
  - (ii) where the original maturity of the loan is at least three (3) years,

but does not include a loan, regardless of original maturity, to a Contracting Party or to a State enterprise;

- real estate or other property, tangible or intangible acquired in the expectation or used for the purpose of economic benefit or other business purposes;
- (f) interests arising from the obligation to commit capital or other resources in the territory of a Contracting Party to economic activity in such territory, such as under:
  - contracts involving the presence of an investor's property in the territory of the other Contracting Party, including turnkey or construction contracts, or concessions;

- (ii) contracts where remuneration depends substantially on the production, revenues or profits of an enterprise, or
- (iii) business concessions conferred by law or under contract, related to hydrocarbons, which shall be governed pursuant to the terms and conditions of such concession agreed upon between the investor and the Contracting Party or the constituent subdivision of the Contracting Party when applicable, in whose territory such concessions are made:
- (g) claims to money involving the kind of interests set out in (a) to (f) above, but no claims to money that arise solely from:
  - commercial contracts for the sale of goods or services by a national or enterprise in the territory of a Contracting Party to an enterprise in the territory of the other Contracting Party, or
  - the extension of credit in connection with a commercial transaction, such as trade financing, other than a loan covered by subparagraph (d) above, and
- (h) intellectual property rights. Including but not limited to copyrights and related rights, patents, industrial designs, know-how, trademarks, trade and business secrets, trade names, geographical indications, and layout-designs (topographies) of integrated circuits, and rights in plants varieties; as defined or referred in the Agreement on Trade Related Aspects of Intellectual Property Rights of the World Trade Organization.

#### 6. "investor of a Contracting Party" means:

- (a) the Government of that Contracting Party;
- (b) a natural person having the nationality of a Contracting Party in accordance with its applicable laws, or
- (c) an enterprise which is either constituted or otherwise organized under the law of a Contracting Party, and is engaged in substantive business operations in the territory of that Contracting Party,

having made an investment in the territory of the other Contracting Party;

- 7. "New York Convention" means the Convention on the Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards, adopted at the United Nations in New York on June 10, 1958;
- 8. "UNCITRAL Arbitration Rules" means the Arbitration Rules of the United Nations Commission on International Trade Law, approved by the United Nations General Assembly on December 15, 1976;
- 9. "State enterprise" means an enterprise that is owned or controlled through ownership interests, by a Contracting Party, and

#### 10. "territory" means:

- (a) with respect to the United Mexican States (also referred to as "Mexico"), the territory of the United Mexican States including maritime areas adjacent to the coast of the State concerned, i.e. the exclusive economic zone and the continental shelf, to the extent to which Mexico may exercise sovereign rights or jurisdiction in those areas according to international law;
- (b) with respect to the United Arab Emirates when used in a geographical sense, the territory of the United Arab Emirates which is under its sovereignty as well as the area outside the territorial water, airspace and submarine areas over which the United Arab Emirates exercises sovereign and jurisdictional rights in respect of any activity carried on in its water, sea bed, subsoil, in connection with the exploration or for the exploitation of natural resources by virtue of its law and international law. Notwithstanding the above, the term the "United Arab Emirates" also means the United Arab Emirates.

### ARTICLE 2 Admission of Investment

- 1. Each Contracting Party shall admit the entry of investments made by investors of the other Contracting Party pursuant to its applicable laws and regulations.
- 2. Any change of the form in which assets are reinvested shall not affect their character as an investment, provided that such change is not contrary to the approvals granted, if any, to the assets originally invested according to paragraph 1 of this Article.

#### CHAPTER II: PROTECTION OF INVESTMENT

### ARTICLE 3 National Treatment and Most Favored Nation Treatment

- 1. Each Contracting Party shall accord to investors of the other Contracting Party and their investments, treatment no less favorable than that it accords, in like circumstances, to its own investors and to investments of its own investors only with respect to the management, maintenance, use, enjoyment or disposition of investments.
- 2. Each Contracting Party shall accord to investors of the other Contracting Party and their investments treatment no less favorable than that it accords, in like circumstances, to investors and to investments of investors of any third State with respect to the management, maintenance, use, enjoyment or disposition of investments.
- 3. For greater certainty, notwithstanding any other Bilateral Investment Agreement the Contracting Parties have signed with other States before or after the entry into force of this Agreement, the most favored national treatment shall not apply to procedural or judicial matters.
- 4. This Article shall not be construed so as to oblige one Contracting Party to extend to the investors of the other Contracting Party and their investments the benefits of any treatment, preference or privilege which may be granted by such Contracting Party by virtue of:
  - (a) any existing or future regional economic integration organization, free trade area, customs union, monetary union or any other similar integration arrangement, of which one of the Contracting Parties is or may become a party, or
  - (b) any rights or obligations of a Contracting Party resulting from an international agreement or arrangement relating wholly or mainly to taxation. In the event of any inconsistency between this Agreement and any tax-related international agreement or arrangement, the latter shall prevail.

### ARTICLE 4 Minimum Standard of Treatment

1. Each Contracting Party shall accord to investments of investors of the other Contracting Party treatment in accordance with customary international law, including fair and equitable treatment and full protection and security.

#### For greater certainty:

- (a) the concepts of "fair and equitable treatment" and "full protection and security" do not require treatment in addition to or beyond that which is required by the customary international law minimum standard of treatment of aliens, and
- (b) a determination that there has been a breach of another provision of this Agreement, or of a separate international agreement, does not establish that there has been a breach of this Article

# ARTICLE 5 Compensation for Losses

Investors of a Contracting Party whose investments in the territory of the other Contracting Party suffer losses owing to war, armed conflict, a state of national emergency, insurrection, riot or any other similar event, shall be accorded, as regards the restitution, indemnification, compensation or other settlements, treatment no less favorable than the treatment the other Contracting Party accords to its own investors or investors of any third State.

### ARTICLE 6 Expropriation and Compensation

- 1. Neither Contracting Party may expropriate or nationalize an investment either directly or indirectly through measures tantamount to expropriation or nationalization ("expropriation"), except:
  - (a) for a public purpose;
  - (b) on a non-discriminatory basis;
  - (c) in accordance with due process of law, and
  - (d) on payment of compensation in accordance with paragraph 2 below.

#### 2. Compensation shall:

(a) be equivalent to the fair market value of the expropriated investment immediately before the expropriation occurred. The fair market value shall not reflect any change in value because the intended expropriation had become publicly known earlier. Valuation criteria shall include the going concern value, asset value, including declared tax value of tangible property, and other criteria, as appropriate, to determine the fair market value;

- (b) be paid without delay;
- (c) include interest at a commercially reasonable rate for the currency in which the payment is made, from the date of expropriation until the date of actual payment, and
- (d) be fully realizable and freely transferable.

#### ARTICLE 7 Transfers

- 1. Each Contracting Party shall permit all transfers related to an investment of an investor of the other Contracting Party be made freely and without delay into and out of its territory. Transfers shall be made in a freely convertible currency at the market rate of exchange prevailing on the date of transfer. Such transfers shall include:
  - (a) profits, dividends, interests, capital gains, royalty payments, management fees, technical assistance and other fees and amounts derived from the investment;
  - (b) proceeds from the sale of all or any part of the investment, or from the partial or complete liquidation of the investment;
  - (c) payments made under a contract entered into by the investor or its investment, including payments made pursuant to a loan agreement;
  - (d) payments arising from the compensation for losses or expropriation,
  - (e) payments pursuant to Chapter III, Section One.
- 2. Notwithstanding paragraph 1 above, a Contracting Party may prevent a transfer through the equitable non-discriminatory and good faith application of its laws in the following cases:
  - (a) bankruptcy, insolvency or the protection of the rights of creditors;

- (b) issuing, trading, or dealing in securities;
- (c) criminal or administrative violations;
- (d) reports of transfers of currency or other monetary instruments, or
- (e) ensuring the satisfaction of judgments in adjudicatory proceedings.
- 3. In case of a serious balance of payments difficulty or of a threat thereof, a Contracting Party may temporarily restrict transfers provided that such a Contracting Party implements measures or a program in accordance with the Articles of Agreement of the International Monetary Fund and that do not exceed those necessary to deal with the circumstances described in this paragraph. These restrictions should be imposed on an equitable, non-discriminatory and in a good faith basis, and be notified to the other Contracting Party.

# ARTICLE 8 Subrogation

- 1. If a Contracting Party or its designated agency has granted a financial guarantee against non-commercial risks with respect to an investment made by one of its investors in the territory of the other Contracting Party, and makes a payment under such guarantee, or exercises its rights as subrogee, the latter Contracting Party shall recognize the subrogation of any right, title, claim, privilege or actions. The Contracting Party or its designated agency shall not assert greater rights than those of the person or entity from whom such rights were received.
- 2. In case a dispute arises, the Contracting Party or its designated agency which has been subrogated in the rights of the investor may not initiate or participate in proceedings before a national tribunal, nor submit the case to international arbitration in accordance with the provisions of Chapter III.
- 3. Where subrogation should take place after a prior written consent of the Contracting Party in whose territory the investment is made, the Contracting Party or its designated agency which has been subrogated in the rights of the investor may not initiate or participate in proceedings before a national tribunal, nor submit the case to international arbitration in accordance with the provisions of Chapter III.

#### CHAPTER III: DISPUTE SETTLEMENT

### SECTION ONE: SETTLEMENT OF DISPUTES BETWEEN A CONTRACTING PARTY AND AN INVESTOR OF THE OTHER CONTRACTING PARTY

### ARTICLE 9 Purpose

This Section shall apply to any legal disputes arising directly out of an investment between a Contracting Party and an investor of the other Contracting Party regarding an alleged breach of an obligation set forth in Chapter II entailing loss or damage as shall be defined by the article 25 of the ICSID and article 4 of the ICSID Additional Facility Rules.

### ARTICLE 10 Notice of Intent and Consultation

- 1. The disputing parties should first attempt to settle a claim through consultation or negotiation.
- 2. With a view to settling the claim amicably, the disputing investor shall deliver to the disputing Contracting Party written notice of its intention to submit a claim to arbitration at least six (6) months before the claim is submitted. Such notice shall specify:
  - (a) the name and address of the disputing investor and, where a claim is made by an investor on behalf of an enterprise according to Article 11, the name and address of the enterprise:
  - (b) the provisions of Chapter II alleged to have been breached;
  - (c) the factual and legal basis of the claim;
  - (d) the kind of investment involved pursuant to the definition set out in Article 1, and
  - (e) the relief sought and the approximate amount of damages claimed.
- 3. The notice of intent referred to in paragraph 2 of this Article shall be delivered to:

- in case of the United Mexican States, the Office of the General Counsel for International Trade (Dirección General de Consultoría Jurídica de Comercio Internacional) of the Ministry of Economy;
- in the case of the United Arab Emirates, the Ministry of Finance.
- 4. The disputing investor shall submit the notice of intent in either the Spanish, Arabic or English languages, as applicable.

### ARTICLE 11 Submission of a Claim

- 1. An investor of a Contracting Party may submit to arbitration a claim that the other Contracting Party has breached an obligation set forth in Chapter II, and that the investor has incurred loss or damage by reason of, or arising out of, that breach. For greater certainty, when an investor of a Contracting Party submits a claim to arbitration it may recover only for loss or damage that it has incurred in its capacity as an investor of a Contracting Party.
- 2. An investor of a Contracting Party, on behalf of an enterprise legally constituted pursuant to the laws of the other Contracting Party, that is a legal person such investor owns or controls, may submit to arbitration a claim that the other Contracting Party has breached an obligation set forth in Chapter II, and that the enterprise has incurred loss or damage by reason of, or arising out of, that breach.
- 3. A disputing investor may submit the claim to arbitration under:
  - (a) the ICSID Convention, provided that both the disputing Contracting Party and the Contracting Party of the investor are parties to the ICSID Convention;
  - (b) the ICSID Additional Facility Rules, provided that either the disputing Contracting Party or the Contracting Party of the investor, but not both, is a party to the ICSID Convention;
  - (c) the UNCITRAL Arbitration Rules, or
  - (d) any other arbitration rules, if the disputing parties so agree.

- 4. A disputing investor may submit a claim to arbitration only if:
  - the investor consents to arbitration in accordance with the procedures set forth in this Section, and
  - (b) if an investor submits a claim for international arbitration regarding loss or damage of an enterprise that is a legal person that investor owns or control; in such a case the case cannot be submitted before any administrative tribunal or court under the domestic law of that Contracting Party, except for proceedings for injunctive, declaratory or other extraordinary relief, not involving the payment of damages, before an administrative tribunal or court under the law of the disputing Contracting Party.
- 5. A disputing investor may submit a claim to arbitration on behalf of an enterprise of the other Contracting Party that is a legal person that the investor owns or controls, only if both the investor and the enterprise:
  - (a) consent to arbitration in accordance with the procedures set forth in this Section, and
  - (b) waive their right to initiate or continue before any administrative tribunal or court under the laws of a Contracting Party, or other dispute settlement procedures, any proceedings with respect to the measure of the disputing Contracting Party that is alleged to be a breach under Chapter II, except for proceedings for injunctive, declaratory or other extraordinary relief, not involving the payment of damages, before an administrative tribunal or court under the laws of the disputing Contracting Party.
- 6. The consent and waiver referred to in this Article shall be in writing, delivered to the disputing Contracting Party and included in the submission of a claim to arbitration.
- 7. The applicable arbitration rules shall govern the arbitration except to the extent modified by this Section.
- 8. A dispute may be submitted to arbitration no later than three (3) years from the date that either the investor or the enterprise of the disputing Contracting Party that is a legal person that the investor owns or controls, first acquired or should have first acquired knowledge of the events which gave rise to the dispute.

- 9. A claim is submitted to arbitration under this Section when:
  - (a) the request for arbitration under Article 36 of the ICSID Convention has been registered by the Secretary-General;
  - (b) the (request) notice of arbitration under Article 4 of Schedule C of the ICSID Additional Facility Rules has been registered by the Secretary-General;
  - (c) the notice of arbitration given under the UNCITRAL Arbitration Rules is received by the disputing Contracting Party, or
  - (d) the notice of arbitration given under any other arbitration rules is received by the disputing Contracting Party.
- 10. If the investor, or an enterprise that an investor owns or controls, submits the dispute referred to in paragraphs 1 or 2 above to the Contracting Party's competent judicial or administrative courts, the same dispute may not be submitted to arbitration as provided in this Section.

# ARTICLE 12 Contracting Party Consent

- 1. Each Contracting Party hereby gives its unconditional consent to the submission of a dispute to international arbitration in accordance with this Section.
- 2. The consent and the submission of a claim to arbitration by the disputing investor shall satisfy the requirements of:
  - (a) Chapter II of the ICSID Convention (Jurisdiction of the Centre) and the ICSID Additional Facility Rules for written consent of the parties to the dispute, and
  - (b) Article II of the New York Convention for an "agreement in writing".

### ARTICLE 13 Constitution of the Arbitral Tribunal

1. Unless the disputing parties otherwise agree, the arbitral tribunal shall be composed by three arbitrators. Each disputing party shall appoint one arbitrator and the disputing parties shall agree upon a third arbitrator, who shall be the chairman of the arbitral tribunal.

2. If an arbitral tribunal has not been established within ninety (90) days from the date on which the claim was submitted to arbitration, either because a disputing party failed to appoint an arbitrator or because the disputing parties failed to agree upon the chairman, the Secretary-General of ICSID, upon request of any of the disputing parties, shall be asked to appoint, at his own discretion, the arbitrator or arbitrators not yet appointed. Nevertheless, the Secretary-General of ICSID, when appointing the chairman, shall assure that he or she is a national of neither of the Contracting Parties.

# ARTICLE 14 Consolidation

- 1. Subject to the written consent of the Contracting Party in whose territory the investment is made, the Secretary-General of ICSID may establish a consolidation tribunal under the UNCITRAL Arbitration Rules, which shall conduct its proceedings in accordance with such rules, except as modified by this Section.
- 2. In the interest of a fair and efficient resolution, and unless the interests of any disputing party are seriously harmed, a tribunal established under this Article may consolidate the proceedings when:
  - (a) two or more investors in relation with the same investment submit a claim to arbitration under this Section, or
  - (b) two or more claims arising from common legal or factual issues are submitted to arbitration.
- 3. Upon request of a disputing party, a tribunal established under Article 11, awaiting the determination of the consolidation tribunal in accordance with paragraph 4 below, may stay the proceedings that it had initiated.
- 4. A tribunal established under this Article, after hearing the disputing parties, may determine to:
  - (a) assume jurisdiction over, and hear and determine together, all or part of the claims, or
  - (b) assume jurisdiction over, and hear and determine one or more of the claims, provided that in doing so it would contribute to the settlement of the other claims

- 5. A tribunal established under Article 11 shall lack jurisdiction to hear and determine a claim, or a part thereof, over which a consolidation tribunal has assumed jurisdiction.
- 6. A disputing party that intends consolidation of a claim under this Article may request to the Secretary-General of ICSID the establishment of a tribunal, and shall specify in its request:
  - the name of the disputing Contracting Party or the disputing investors to be included in the consolidation process;
  - (b) the nature of the order sought, and
  - (c) the grounds on which the order is sought.
- 7. A disputing party shall deliver a copy of its request to the disputing Contracting Party or to any disputing investor to the proceedings sought to be consolidated.
- 8. Within sixty (60) days of receipt of the request, the Secretary-General of ICSID may establish a tribunal comprised of three arbitrators. One shall be a national of the disputing Contracting Party, and one shall be a national of the Contracting Party of the disputing investors; the third, the presiding arbitrator, shall be a national of a non-Contracting Party. Nothing in this paragraph shall prevent the disputing investors and the disputing Contracting Party from appointing the members of the tribunal by a special agreement.
- 9. Where a disputing investor has submitted a claim to arbitration under Article 11 and has not been named in a request made under paragraph 6 above, a disputing investor or the disputing Contracting Party, as appropriate, may make a written request to the tribunal that the first disputing investor be included in an order made under paragraph 4 above, and shall specify in the request:
  - (a) the name and address of the disputing investor;
  - (b) the nature of the order sought, and
  - (c) the grounds on which the order is sought.
- 10. A disputing investor referred to in paragraph 9 above shall deliver a copy of its request to the disputing parties named in a request under paragraph 6 above.

# ARTICLE 15 Place of Arbitration

Upon request of any disputing party, an arbitration under this Section shall be held in a State that is party to the New York Convention. Unless the disputing parties have agreed upon the place of arbitration, arbitration proceedings shall be held at places referred in Articles 62 and 63 of the ICSID Convention.

# ARTICLE 16 Indemnification

In an arbitration under this Section, a disputing Contracting Party shall not assert as a defense, counterclaim, right of setoff or otherwise, that the disputing investor has received or will receive, pursuant to an insurance or guarantee contract, indemnification or other compensation for all or part of its alleged damages.

### ARTICLE 17 Applicable Law

- 1. A tribunal established under this Section shall decide the issues in dispute in accordance with this Agreement and the applicable rules and principles of international law.
- 2. An interpretation jointly formulated and agreed upon by the Contracting Parties with regard to any provision of this Agreement shall be binding on any tribunal established thereunder.

# ARTICLE 18 Finality and Enforcement of Awards

- 1. Unless the disputing parties agree otherwise, an award which provides that a Contracting Party has breached its obligations pursuant to this Agreement may only award, separately or in combination:
  - (a) monetary damages and any applicable interest, or
  - (b) restitution in kind, provided that the Contracting Party may pay pecuniary compensation in lieu thereof.
- 2. When a claim is submitted to arbitration on behalf of an enterprise:

- (a) an award of restitution in kind shall provide that restitution be made to the enterprise;
- (b) an award of monetary damages and any applicable interest shall provide that the total amount be paid to the enterprise, and
- (c) the award shall provide that it is made without prejudice to any right that any person has or may have, with respect to the remedy granted, under applicable domestic law.
- 3. Arbitral awards shall be final and binding solely between the disputing parties and with respect to the particular case.
- 4. A tribunal may not award punitive damages.
- 5. A disputing investor may seek enforcement of an arbitral award under the ICSID Convention or the New York Convention if both Contracting Parties are parties to such treaties.
- 6. A disputing party may not seek enforcement of a final award until:
  - (a) in the case of a final award rendered under the ICSID Convention:
    - one hundred and twenty (120) days have elapsed from the date on which the award was rendered and no disputing party has requested revision or annulment of the award, or
    - (ii) revision or annulment proceedings have been completed, and
  - (b) in the case of a final award under the ICSID Additional Facility Rules, the UNCITRAL Arbitration Rules or any other arbitration rules selected by the disputing parties:
    - three (3) months have elapsed from the date on which the award was rendered and no disputing party has commenced a proceeding to revise, set aside or annul the award, or
    - (ii) a court has dismissed or allowed an application to revise, set aside or annul the award and there is no further appeal.

7. A Contracting Party may not initiate proceedings in accordance with Section Two by reason of an alleged breach under this Section, unless the other Contracting Party fails to abide by or comply with a final award rendered in a dispute that such investor may have submitted pursuant to this Section.

# ARTICLE 19 Public Access to Documents

Either disputing party may make available to the public in a timely manner all documents, including an award, submitted to, or issued by, a Tribunal established under this Section to the extent permitted by the domestic law of a Contracting Party, subject to redaction of

- (a) confidential business information;
- (b) information which is privileged or otherwise protected from disclosure under the applicable law of either Party, and
- (c) information which the Party must withhold pursuant to the relevant arbitral rules, as applied.

# ARTICLE 20 Transparency of Arbitral Proceedings

- 1. A disputing Contracting Party shall, after receiving the following documents, to the extent permitted by the domestic law of a Contracting Party, promptly transmit them to the non-disputing Contracting Party and make them available to the public:
  - (a) the notice of intent;
  - (b) the notice of arbitration;
  - (c) pleadings, memorials, and briefs submitted to the tribunal by a disputing party;
  - (d) minutes or transcripts of hearings of the tribunal, where available, and
  - (e) orders, awards, and decisions of the tribunal.

- 2. To the extent permitted by the domestic law, the tribunal shall conduct hearings open to the public and shall determine, in consultation with the disputing parties, the appropriate logistical arrangements. However, any disputing Contracting Party that intends to use information designated as protected information in a hearing shall so advise the tribunal. The tribunal shall make appropriate arrangements to protect the information from disclosure.
- 3. Any protected information that is submitted to the tribunal shall be protected from disclosure in accordance with the following procedures:
  - (a) Subject to subparagraph (d), neither the disputing Contracting Parties nor the tribunal shall disclose to any non-disputing Contracting Party or to the public any protected information where the disputing party that provided the information clearly designates it in accordance with subparagraph (b);
  - (b) To the extent permitted by the domestic law any disputing Contracting Party claiming that certain information constitutes protected information shall clearly designate the information at the time it is submitted to the tribunal;
  - (c) A disputing Contracting Party shall, at the same time that it submits a document containing information claimed to be protected information, submit a redacted version of the document that does not contain the information. Only the redacted version shall be provided to the nondisputing Contracting Parties and made public in accordance with paragraph 1, and
  - (d) The tribunal shall decide any objection regarding the designation of information claimed to be protected information. If the tribunal determines that such information was not properly designated, the disputing Contracting Party that submitted the information may (i) withdraw all or part of its submission containing such information, or (ii) agree to resubmit complete and redacted documents with corrected designations in accordance with the tribunal's determination and subparagraph (c). In either case, the other disputing Contracting Party shall, whenever necessary, resubmit complete and redacted documents which either remove the information withdrawn under (i) by the disputing Contracting Party that first submitted the information or redesignate the information consistent with the designation under (ii) of the disputing party that first submitted the information.
- 4. Nothing in this Section requires a disputing Contracting Party to withhold from the public information required to be disclosed to the extent permitted by the domestic law.

# SECTION TWO: SETTLEMENT OF DISPUTES BETWEEN THE CONTRACTING PARTIES

### ARTICLE 21 Scope

This Section applies to the settlement of disputes between the Contracting Parties arising from the interpretation or application of the provisions of this Agreement.

# ARTICLE 22 Consultations and Negotiations

- 1. Either Contracting Party may request consultations on the interpretation or application of this Agreement.
- 2. If a dispute arises between the Contracting Parties on the interpretation or application of this Agreement, it shall, to the extent possible, be settled amicably through consultations and negotiation.
- 3. In the event the dispute is not settled through the means mentioned above within six (6) months from the date such negotiations or consultations were requested in writing, either Contracting Party may submit such dispute to an arbitral tribunal established in accordance with this Section or, by agreement of the Contracting Parties, to any other international tribunal.

# ARTICLE 23 Constitution of the Arbitral Tribunal

- 1. Arbitration proceedings shall initiate upon written notice delivered by one Contracting Party (the requesting Contracting Party) to the other Contracting Party (the respondent Contracting Party) through diplomatic channels. Such notice shall contain a statement setting forth the legal and factual grounds of the claim, a summary of the development and results of the consultations and negotiations pursuant to Article 22, the requesting Contracting Party's intention to initiate proceedings under this Section and the name of the arbitrator appointed by such requesting Contracting Party.
- 2. Within thirty (30) days after delivery of such notice, the respondent Contracting Party shall notify the requesting Contracting Party the name of its appointed arbitrator.

- 3. Within thirty (30) days following the date on which the second arbitrator was appointed, the arbitrators appointed by the Contracting Parties shall appoint, by mutual agreement, a third arbitrator, who shall be the chairman of the arbitral tribunal upon approval of the Contracting Parties.
- 4. If within the time limits set forth in paragraphs 2 and 3 above, the required appointments have not been made or the required approvals have not been given, either Contracting Party may invite the President of the International Court of Justice to appoint the arbitrator or arbitrators not yet appointed after consultation with both Contracting Parties. If the President is a citizen or a permanent resident of either Contracting Party, or he or she is otherwise unable to act, the Vice-President shall be invited to make the said appointments. If the Vice-President is a citizen or a permanent resident of either Contracting Party, or he or she is otherwise unable to act, the Member of the International Court of Justice next in seniority who is not a citizen nor a permanent resident of either Contracting Party shall be invited to make the necessary appointments.
- 5. In case an arbitrator appointed under this Article resigns or becomes unable to act, a successor shall be appointed in the same manner as prescribed for the appointment of the original arbitrator, and he or she shall have the same powers and duties that the original arbitrator had.

### ARTICLE 24 Proceedings

- 1. Unless the Contracting Parties agree otherwise, the place of arbitration shall be determined by the tribunal.
- 2. The arbitral tribunal shall decide all questions relating to its competence and, subject to any agreement between the Contracting Parties, determine its own procedure.
- 3. At any stage of the proceedings, the arbitral tribunal may propose to the Contracting Parties that the dispute be settled amicably.
- 4. At all times, the arbitral tribunal shall afford a fair hearing to the Contracting Parties.

#### ARTICLE 25 Award

1. The arbitral tribunal shall reach its decision by majority vote. The award shall be issued in writing and shall contain the applicable factual and legal findings. A signed award shall be delivered to each Contracting Party.

2. The award shall be final and binding on the Contracting Parties.

### ARTICLE 26 Applicable Law

A tribunal established under this Section shall decide the issues in dispute in accordance with this Agreement and the applicable rules and principles of international law.

#### ARTICLE 27 Costs

Each Contracting Party shall bear the costs of its appointed arbitrator and of any legal representation in the proceedings. The costs of the chairman of the arbitral tribunal and of other expenses associated with the conduct of the arbitration shall be borne equally by the Contracting Parties, unless the arbitral tribunal decides that a higher proportion of costs be borne by one of the Contracting Parties.

#### CHAPTER IV: FINAL PROVISIONS

# ARTICLE 28 Application of the Agreement

This Agreement applies to investments made before or after its entry into force, but not to claims arising out of events which occurred, or claims which had been settled, prior to that date.

#### ARTICLE 29 Consultations

A Contracting Party may propose to the other Contracting Party to carry out consultations on any matter relating to this Agreement. These consultations shall be held at a place and at a time agreed by the Contracting Parties, including consultations regarding an amendment of this Agreement.

#### ARTICLE 30 Denial of Benefits

The Contracting Parties may decide jointly in consultation to deny the benefits of this Agreement to an enterprise of the other Contracting Party and to its investments, if a natural person or enterprise of a non-Contracting Party owns or controls such enterprise.

# ARTICLE 31 Entry into Force, Duration and Termination

- 1. The Contracting Parties shall notify each other in writing through diplomatic channels the fulfillment of their constitutional requirements in relation to the approval and entry into force of this Agreement.
- 2. This Agreement shall enter into force thirty (30) days after the date of the reception of the latter of the two notifications referred to in paragraph 1 above.
- 3. This Agreement shall remain in force for a period of ten (10) years renewable for equal periods of time, unless either of the Contracting Parties gives in writing the notice for termination of the Agreement. Thereafter it shall continue in force until the expiration of twelve (12) months from the date on which either Contracting Party shall have given written notice of its decision to terminate it to the other Contracting Party.
- 4. This Agreement shall continue to be effective for a period of ten (10) years from the date of termination only with respect to investments made prior to such date.
- 5. Any amendments agreed by the Contracting Parties pursuant to Article 29 shall come into effect pursuant to the procedures set forth in paragraphs 1 and 2 of this Article.

Done in the city of Dubai, on nineteenth of January of two thousand and sixteen, in duplicate, in the Spanish, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergence of interpretation, the English text shall prevail.

FOR THE GOVERNMENT OF THE UNITED MEXICAN STATES

Ildefonso Guajardo Villarkeal
Minister of Economy

FOR THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES

Obaid Humaid Al Tayer
Minister of State for
Financial Affairs

#### Annex to Article 10 paragraph 2

1. The notice of intent referred to in Article 10 paragraph 2 shall be delivered:

In the case of the United Mexican States, at the Dirección General de Consultoría Jurídica de Comercio Internacional of the Ministry of Economy, and

In the case of the United Arab Emirates, at the International Financial Relations Department of the Ministry of Finance.

- 2. The disputing investor shall submit the written notice of intent in Spanish, Arabic or English, as applicable. The corresponding translation, made by an expert, shall be included in case such notice of intent is submitted in any language other than the aforementioned.
- 3. In order to facilitate the process of consultation, the investor shall provide along with the notice of intent, copy of the following documentation:
  - (a) passport or any other official document of nationality, where the investor is a natural person, or the applicable document of incorporation or organization under the law of the non-disputing Contracting Party, where the investor is an enterprise of such Contracting Party;
  - (b) where an investor of a Contracting Party intends to submit a claim to arbitration on behalf of an enterprise of the other Contracting Party that is a legal person that the investors owns or controls:
    - (i) the applicable document of incorporation or organization of the enterprise under the law of the disputing Contracting Party, and
    - (ii) the document evidencing that the disputing investor owns or controls the enterprise.

If that is the case, power of attorney or the document whereby a person is duly authorized to act on behalf of the disputing investor shall also be submitted.

#### [ SPANISH TEXT – TEXTE ESPAGNOL ]

# ACUERDO ENTRE EL GOBIERNO DE LOS ESTADOS UNIDOS MEXICANOS Y EL GOBIERNO DE LOS EMIRATOS ÁRABES UNIDOS PARA LA PROMOCIÓN Y PROTECCIÓN RECÍPROCA DE INVERSIONES

El Gobierno de los Estados Unidos Mexicanos y el Gobierno de los Emiratos Árabes Unidos, en adelante denominados "las Partes Contratantes":

DESEANDO intensificar la cooperación económica entre ellos a través de inversión que sería admitida de acuerdo con las leyes y reglamentos de la Parte Contratante en cuyo territorio se efectúe ésta en beneficio mutuo, para promover mayor cooperación económica con respecto a la inversión de inversionistas de una Parte Contratante en el territorio de la otra Parte Contratante:

PROPONIÉNDOSE crear y mantener condiciones favorables para las inversiones realizadas por los inversionistas de una Parte Contratante en el territorio de la otra Parte Contratante:

**RECONOCIENDO** la necesidad de promover y proteger las inversiones extranjeras con el objeto de fomentar los flujos de capital productivo y prosperidad económica.

Han acordado lo siguiente:

#### CAPÍTULO I: DISPOSICIONES GENERALES

#### ARTÍCULO 1 Definiciones

Para los efectos del presente Acuerdo, el término:

- 1. "empresa" significa cualquier entidad constituida u organizada conforme a la legislación aplicable de una Parte Contratante, tenga o no fines de lucro, ya sea de propiedad privada o gubernamental, incluida cualquier sociedad, fideicomiso, asociación, empresa de propietario único, coinversión u otra asociación;
- 2. "CIADI" significa el Centro Internacional de Arreglo de Diferencias Relativas a Inversiones:
- 3. "Reglamento del Mecanismo Complementario del CIADI" significa las Reglas del Mecanismo Complementario para la Administración de Procedimientos por la Secretaría del CIADI, con sus reformas;

- 4. "Convenio del CIADI" significa el Convenio sobre Arreglo de Diferencias Relativas a Inversiones entre Estados y Nacionales de otros Estados, adoptado en Washington el 18 de marzo de 1965, con sus reformas:
- 5. "inversión" significa cualquiera de los siguientes activos propiedad de inversionistas de una Parte Contratante o controlados por éstos y establecidos o adquiridos de conformidad con las leyes y reglamentos de la otra Parte Contratante en cuyo territorio se efectúa la inversión:
  - (a) una empresa;
  - (b) acciones, partes sociales y otras formas de participación en el capital de una empresa;
  - (c) instrumentos de deuda de una empresa:
    - (i) cuando la empresa es una filial del inversionista, o
    - (ii) cuando la fecha de vencimiento original del instrumento de deuda sea por lo menos de tres (3) años,
      - sin incluir instrumentos de deuda de una Parte Contratante o de una empresa del Estado, independientemente de la fecha original de vencimiento;
  - (d) un préstamo a una empresa:
    - (i) cuando la empresa es una filial del inversionista, o
    - (ii) cuando la fecha de vencimiento original del préstamo sea por lo menos de tres (3) años.

sin incluir préstamos a una Parte Contratante o a una empresa del Estado independientemente de la fecha original de vencimiento;

- bienes raíces u otras propiedades, tangibles o intangibles, adquiridos o utilizados con el propósito de obtener un beneficio económico o para otrosfines empresariales;
- (f) la participación que resulte de la obligación de comprometer capital u otros recursos en el territorio de una Parte Contratante destinados al desarrollo de una actividad económica en dicho territorio, tales como los derivados de:
  - contratos que involucran la presencia de la propiedad de un inversionista en el territorio de la otra Parte Contratante, incluidos, los contratos de llave en mano o de construcción, o concesiones;

- (ii) contratos donde la remuneración depende sustancialmente de la producción, ingresos o ganancias de una empresa, o
- (iii) concesiones comerciales otorgadas por ley o por contrato, relacionadas con hidrocarburos, las cuales se regirán conforme a los términos y condiciones de las mismas acordados entre el inversionista y la Parte Contratante o la subdivisión política de la Parte Contratante, cuando sea aplicable, en cuyo territorio se efectúan dichas concesiones:
- (g) reclamaciones pecuniarias relativas a los tipos de intereses dispuestos en los incisos (a) a (f) anteriores, sin incluir reclamaciones pecuniarias derivadas exclusivamente de:
  - contratos comerciales para la venta de bienes o servicios por un nacional o empresa en el territorio de una Parte Contratante a una empresa en el territorio de la otra Parte Contratante, o
  - el otorgamiento de crédito en relación con una transacción comercial, como el financiamiento al comercio, que no se refiera al préstamo cubierto por las disposiciones del inciso (d) anterior, y
- (h) derechos de propiedad intelectual, incluyendo pero no limitado a derechos de autor y los derechos conexos, las patentes, los diseños industriales, know-how, marcas, secretos industriales y de negocios, nombres comerciales, indicaciones geográficas y esquemas de trazado (topografías) de circuitos integrados y los derechos sobre variedades vegetales; tal como se define o se hace referencia en el Acuerdo sobre los Aspectos de los Derechos de Propiedad Intelectual relacionados con el Comercio de la Organización Mundial del Comercio.

#### 6. "inversionista de una Parte Contratante" significa:

- (a) el Gobierno de esa Parte Contratante;
- (b) una persona física que tenga la nacionalidad de una Parte Contratante de conformidad con su legislación aplicable, o
- (c) una empresa que se encuentre constituida o de otro modo organizada conforme a la legislación de una Parte Contratante, y que tenga operaciones sustantivas de negocios en el territorio de esa Parte Contratante.

que haya realizado una inversión en el territorio de la otra Parte Contratante;

- 7. "Convención de Nueva York" significa la Convención sobre el Reconocimiento y Ejecución de las Sentencias Arbitrales Extranjeras, adoptada en el marco de las Naciones Unidas en Nueva York, el 10 de junio de 1958;
- 8. "Reglamento de Arbitraje de la CNUDMI" significa las Reglas de Arbitraje de la Comisión de Naciones Unidas para el Derecho Mercantil Internacional, aprobadas por la Asamblea General de las Naciones Unidas, el 15 de diciembre de 1976;
- 9. **"empresa del Estado"** significa una empresa propiedad de una Parte Contratante o controlada por ésta a través de participación de propiedad, y

#### 10. "territorio" significa:

- (a) respecto a los Estados Unidos Mexicanos (también referido como "México"), el territorio de los Estados Unidos Mexicanos incluyendo áreas marítimas adyacentes a la costa del Estado de que se trate; es decir, la zona económica exclusiva y la plataforma continental, en la medida en que México puede ejercer derechos soberanos o jurisdicción en dichas zonas de conformidad con el derecho internacional;
- (b) con respecto a los Emiratos Árabes Unidos, utilizado en sentido geográfico, significa el territorio de los Emiratos Árabes Unidos que se encuentra bajo su soberanía, así como el área fuera de las zonas de aguas territoriales, espacio aéreo y submarino sobre los que los Emiratos Árabes Unidos ejerce derechos soberanos y jurisdiccionales en relación con cualquier actividad que desarrolla en sus aguas, lecho marino, subsuelo, en relación con la exploración o la explotación de recursos naturales en virtud de su derecho y del derecho internacional. No obstante lo anterior, el término los "Emiratos Árabes Unidos" también significa los Emiratos Árabes Unidos.

### ARTÍCULO 2 Admisión de las Inversiones

- 1. Cada Parte Contratante admitirá las inversiones realizadas por inversionistas de la otra Parte Contratante de conformidad con su legislación aplicable y reglamentos.
- 2. Cualquier cambio en la forma en que se reinviertan los activos no afectará su carácter de inversión, siempre que dicha modificación no sea contraria a las autorizaciones concedidas, en su caso, a los activos invertidos originalmente de acuerdo con el párrafo 1 del presente Artículo.

#### CAPÍTULO II: PROTECCIÓN A LAS INVERSIONES

# ARTÍCULO 3 Trato Nacional y Trato de la Nación Más Favorecida

- 1. Cada Parte Contratante otorgará a los inversionistas de la otra Parte Contratante y a sus inversiones un trato no menos favorable que el que otorgue, en circunstancias similares, a sus propios inversionistas y a las inversiones de sus propios inversionistas en lo referente a la administración, mantenimiento, uso, goce o disposición de las inversiones.
- 2. Cada Parte Contratante otorgará a los inversionistas de la otra Parte Contratante y a sus inversiones, un trato no menos favorable que el que otorgue, en circunstancias similares, a los inversionistas y a las inversiones de inversionistas de cualquier tercer Estado en lo referente a la administración, mantenimiento, uso, goce o disposición de las inversiones.
- 3. Para mayor certeza, sin perjuicio de cualquier otro Acuerdo Bilateral de Inversiones que las Partes Contratantes hayan firmado con otros Estados antes o después de la entrada en vigor del presente Acuerdo, el trato de la nación más favorecida no se aplicará a las cuestiones de procedimiento o judiciales.
- 4. Este Artículo no será interpretado en el sentido de obligar a una Parte Contratante a extender a los inversionistas de la otra Parte Contratante y a sus inversiones, los beneficios de cualquier tratamiento, preferencia o privilegio que pueda ser otorgado por esa Parte Contratante en virtud de:
  - (a) cualquier organización de integración económica regional, área de libre comercio, unión aduanera, unión monetaria u otra forma de integración similar, existente o futura, respecto de la cual una de las Partes Contratantes sea parte o llegue a ser parte, o
  - (b) cualquier derecho u obligación de una Parte Contratante que derive de un convenio o arreglo internacional parcial o totalmente relacionado con la materia fiscal. En caso de discrepancia entre las disposiciones del presente Acuerdo y cualquier convenio o arreglo internacional en materia fiscal, prevalecerán las disposiciones de este último.

#### ARTÍCULO 4 Nivel Mínimo de Trato

1. Cada Parte Contratante otorgará a las inversiones de inversionistas de la otra Parte Contratante, trato acorde con el derecho internacional consuetudinario, lo que incluye trato justo y equitativo, así como protección y seguridad plenas.

### 2. Para mayor certeza:

- (a) los conceptos de "trato justo y equitativo" y "protección y seguridad plenas" no requieren un trato adicional al requerido por el nivel mínimo de trato a los extranjeros propio del derecho internacional consuetudinario, ni que vaya más allá de éste, y
- (b) una resolución en el sentido de que se ha violado alguna otra disposición del presente Acuerdo o de un acuerdo internacional distinto, no establece que se ha violado el presente Artículo.

# ARTÍCULO 5 Compensación por Pérdidas

Los inversionistas de una Parte Contratante cuyas inversiones en el territorio de la otra Parte Contratante sufran pérdidas debido a guerra, conflicto armado, estado de emergencia nacional, insurrección, disturbio o cualquier otro acontecimiento similar, recibirán con respecto a medidas tales como la restitución, indemnización, compensación u otro arreglo, un trato no menos favorable que el trato que la otra Parte Contratante otorgue a sus propios inversionistas o inversionistas de cualquier tercer Estado.

# ARTÍCULO 6 Expropiación y Compensación

- 1. Ninguna Parte Contratante podrá expropiar o nacionalizar una inversión, directa o indirectamente, a través de medidas equivalentes a expropiación o nacionalización ("expropiación"), salvo que sea:
  - (a) por causa de utilidad pública;
  - (b) sobre bases no discriminatorias;
  - (c) con apego al principio de legalidad, y
  - (d) mediante el pago de una indemnización conforme al párrafo 2 siguiente.

#### 2. La compensación deberá:

(a) ser equivalente al valor justo de mercado que tenga la inversión expropiada inmediatamente antes de que la expropiación se haya llevado a cabo. El valor justo de mercado no reflejará cambio alguno en el valor debido a que la expropiación hubiere sido conocida públicamente con antelación. Los criterios de valuación incluirán el valor corriente, el valor de los activos, incluido el valor fiscal declarado de la propiedad de bienes tangibles, así como otros criterios que resulten apropiados para determinar el valor justo de mercado;

- (b) ser pagada sin demora;
- incluir intereses a una tasa comercial razonable para la moneda en que dicho pago se realice, a partir de la fecha de expropiación hasta la fecha efectiva de pago, y
- (d) ser completamente liquidable y libremente transferible.

# ARTÍCULO 7 Transferencias

- 1. Cada Parte Contratante permitirá que todas las transferencias relacionadas con una inversión de un inversionista de la otra Parte Contratante sean realizadas libremente y sin demora. Las transferencias se efectuarán en una divisa de libre uso al tipo de cambio vigente en el mercado a la fecha de la transferencia. Dichas transferencias incluirán:
  - (a) ganancias, dividendos, intereses, ganancias de capital, pagos de regalías, pagos por administración, pagos por asistencia técnica u otras remuneraciones, así como otras sumas derivadas de la inversión;
  - (b) productos derivados de la venta total o parcial de la inversión, o de la liquidación total o parcial de la inversión;
  - (c) pagos realizados conforme a un contrato del que sea parte un inversionista o su inversión, incluidos pagos efectuados conforme a un convenio de préstamo;
  - (d) pagos derivados de una compensación por pérdidas o indemnización por expropiación, y
  - (e) pagos derivados del Capítulo III, Sección Primera.
- 2. No obstante lo dispuesto en el párrafo 1 anterior, una Parte Contratante podrá impedir la realización de una transferencia por medio de la aplicación equitativa, no discriminatoria y de buena fe de su legislación en los siguientes casos:
  - (a) quiebra, insolvencia o protección de los derechos de acreedores;

- (b) emisión, comercio u operaciones en valores;
- (c) infracciones penales o administrativas;
- (d) informes de transferencias de divisas u otros instrumentos monetarios, o
- (e) garantía del cumplimiento de fallos en procedimientos contenciosos.
- 3. En caso de un desequilibrio fundamental en la balanza de pagos o de una amenaza a la misma, una Parte Contratante podrá temporalmente restringir las transferencias, siempre y cuando dicha Parte Contratante instrumente medidas o un programa de conformidad con los Artículos del Convenio Constitutivo del Fondo Monetario Internacional, y que las medidas no excedan aquéllas necesarias para ocuparse de las circunstancias establecidas en este párrafo. Estas restricciones tendrían que ser impuestas sobre bases equitativas, no discriminatorias y de buena fe y, después de ser aplicadas, serán notificadas a la otra Parte Contratante.

# ARTÍCULO 8 Subrogación

- 1. Si una Parte Contratante o la entidad por ella designada ha otorgado una garantía financiera contra riesgos no comerciales respecto a una inversión efectuada por uno de sus inversionistas en el territorio de la otra Parte Contratante, y realiza un pago al amparo de tal garantía o ejerce sus derechos como subrogatario, la otra Parte Contratante reconocerá la subrogación de cualquier derecho, título, reclamación, privilegio o derecho de acción. La Parte Contratante o la entidad por ella designada no ejercerá mayores derechos que aquéllos que tenía la persona o la entidad de quienes tales derechos fueron recibidos.
- 2. En caso de que surja una controversia, la Parte Contratante o la entidad por ella designada que se haya subrogado en los derechos del inversionista no podrá iniciar o participar en procedimientos ante un tribunal nacional, ni someter el caso a arbitraje internacional de conformidad con las disposiciones del Capítulo III.
- 3. Cuando la subrogación deba tener lugar después de un consentimiento previo y por escrito de la Parte Contratante en cuyo territorio se efectúa la inversión, la Parte Contratante o su agencia designada que se ha subrogado en los derechos del inversionista no podrá iniciar o participar en procedimientos ante un tribunal nacional ni someter el caso a arbitraje internacional de conformidad con las disposiciones del Capítulo III.

#### CAPÍTULO III: SOLUCIÓN DE CONTROVERSIAS

# SECCIÓN UNO: SOLUCIÓN DE CONTROVERSIAS ENTRE UNA PARTE CONTRATANTE Y UN INVERSIONISTA DE LA OTRA PARTE CONTRATANTE

# ARTÍCULO 9 Objetivo

La presente Sección se aplicará a las controversias jurídicas que surjan directamente de una inversión entre una Parte Contratante y un inversionista de la otra Parte Contratante en relación con una supuesta violación de una obligación establecida en el Capítulo II que implique pérdida o daño en términos del artículo 25 del CIADI y del artículo 4 de las Reglas del Mecanismo Complementario del CIADI.

# ARTÍCULO 10 Notificación de Intención y Consultas

- 1. Las partes contendientes intentarán primero dirimir la controversia por medio de consulta o negociación.
- 2. Con el objeto de resolver la controversia de forma amistosa, el inversionista contendiente notificará por escrito a la Parte Contratante contendiente su intención de someter una reclamación a arbitraje cuando menos seis (6) meses antes de que la reclamación sea presentada. La notificación especificará:
  - (a) el nombre y domicilio del inversionista contendiente y, cuando la reclamación sea realizada por un inversionista en representación de una empresa de conformidad con el Artículo 11, el nombre y domicilio de la empresa;
  - (b) las disposiciones del Capítulo II presuntamente incumplidas;
  - (c) las cuestiones de hecho y de derecho en que se funda la reclamación;
  - (d) el tipo de inversión involucrada de acuerdo con la definición establecida en el Artículo 1, y
  - (e) la reparación solicitada y el monto aproximado de los daños reclamados.
- 3. La notificación de intención a que se refiere el párrafo 2 del presente Artículo será entregada:

- a) en el caso de los Estados Unidos Mexicanos, en la Dirección General de Consultoría Jurídica de Comercio Internacional de la Secretaria de Economía:
- b) en el caso de los Emiratos Árabes Unidos, en el Ministerio de Finanzas.
- 4. El inversionista contendiente presentará la notificación de intención, ya sea en español, árabe o en inglés, según sea el caso.

#### ARTÍCULO 11 Sometimiento de una Reclamación

- 1. Un inversionista de una Parte Contratante podrá someter una reclamación a arbitraje en el sentido de que la otra Parte Contratante ha incumplido una obligación establecida en el Capítulo II, y que el inversionista ha sufrido pérdida o daño en virtud de ese incumplimiento o como consecuencia de éste. Para mayor certeza, cuando un inversionista de una Parte Contratante someta una reclamación a arbitraje puede recuperar sólo la pérdida o daños en que ha incurrido en su calidad de un inversionista de una Parte Contratante.
- 2. Un inversionista de una Parte Contratante, en representación de una empresa legalmente constituida conforme a la legislación de la otra Parte Contratante, que sea una persona moral propiedad de dicho inversionista o que esté bajo su control, directo o indirecto, podrá someter a arbitraje una reclamación en el sentido de que la otra Parte Contratante ha incumplido alguna obligación establecida en el Capítulo II, y que la empresa ha sufrido pérdida o daño en virtud de ese incumplimiento o como consecuencia de éste.
- 3. Un inversionista contendiente podrá someter una reclamación a arbitraje de conformidad con:
  - (a) el Convenio del CIADI, siempre que tanto la Parte Contratante contendiente como la Parte Contratante del inversionista sean partes del Convenio del CIADI;
  - el Reglamento del Mecanismo Complementario del CIADI, cuando la Parte Contratante contendiente o la Parte Contratante del inversionista, pero no ambas, sea parte del Convenio del CIADI;
  - (c) el Reglamento de Arbitraje de la CNUDMI, o
  - (d) cualesquiera otras reglas de arbitraje, si las partes contendientes así lo acuerdan.

- 4. Un inversionista contendiente podrá someter una reclamación a arbitraje únicamente si:
  - (a) el inversionista manifiesta su consentimiento al arbitraje de conformidad con los procedimientos establecidos en la presente Sección, y
  - (b) si un inversionista somete una reclamación a arbitraje internacional con respecto a la pérdida o daño de una empresa que sea una persona moral propiedad del inversionista o que esté bajo su control, el caso no se puede presentar ante un tribunal administrativo o judicial, conforme al derecho interno de esa Parte Contratante; salvo los procedimientos en los que se solicite la aplicación de medidas precautorias de carácter suspensivo, declarativo o extraordinario, que no impliquen el pago de daños ante el tribunal administrativo o judicial, conforme a la legislación de la Parte Contratante contendiente.
- 5. Un inversionista contendiente podrá someter una reclamación a arbitraje en representación de una empresa de la otra Parte Contratante que sea una persona moral propiedad del inversionista o que esté bajo su control, únicamente si tanto el inversionista como la empresa:
  - (a) manifiestan su consentimiento al arbitraje conforme a los procedimientos establecidos en esta Sección, y
  - (b) renuncian a su derecho a iniciar o continuar cualquier procedimiento ante un tribunal administrativo o judicial, conforme a las leyes de una Parte Contratante u otros procedimientos de solución de controversias, con respecto a la medida de la Parte Contratante contendiente presuntamente violatoria en virtud del Capítulo II, salvo los procedimientos en los que se solicite la aplicación de medidas precautorias de carácter suspensivo, declarativo o extraordinario, que no impliquen el pago de daños ante el tribunal administrativo o judicial, conforme a la legislación de la Parte Contratante contendiente.
- 6. El consentimiento y la renuncia requeridos por este Artículo deberán manifestarse por escrito, ser entregados a la Parte Contratante contendiente e incluidos en el sometimiento de la reclamación a arbitraje.
- 7. Las reglas de arbitraje aplicables regirán el arbitraje, salvo en la medida de lo modificado por esta Sección.
- 8. Una controversia podrá ser sometida a arbitraje dentro de los siguientes tres (3) años a partir de la fecha en que el inversionista o la empresa de la Parte Contratante contendiente, que es una persona moral que el inversionista posee o controla, tuvo conocimiento por primera vez o debió haber tenido conocimiento de los hechos que dieron lugar a la controversia.

- 9. Una reclamación se considera sometida a arbitraje conforme a esta Sección cuando:
  - (a) la solicitud de arbitraje en virtud del Artículo 36 del Convenio del CIADI ha sido registrada por el Secretario General;
  - (b) la (solicitud de) notificación de arbitraje de conformidad con el Artículo 4 de la Parte C de las Reglas del Mecanismo Complementario del CIADI ha sido registrada por el Secretario General;
  - (c) la notificación de arbitraje contemplada en las Reglas de Arbitraje de la CNUDMI se ha recibido por la Parte Contratante contendiente, o
  - (d) la notificación de arbitraje contemplada en cualquier otras reglas de arbitraje y es recibida por la Parte Contratante contendiente.
- 10. Si el inversionista o una empresa propiedad del inversionista o controlada por éste presenta la controversia referida en los párrafos 1 ó 2 anteriores ante un tribunal administrativo o judicial competente de la Parte Contratante, la misma controversia no podrá ser sometida a arbitraje de conformidad con lo establecido en esta Sección.

# ARTÍCULO 12 Consentimiento de la Parte Contratante

- 1. Cada Parte Contratante consiente de manera incondicional en someter una controversia a arbitraje internacional de conformidad con esta Sección.
- 2. El consentimiento y el sometimiento de una reclamación a arbitraje por el inversionista contendiente cumplirá con los requisitos de:
  - (a) el Capítulo II del Convenio del CIADI (Jurisdicción del Centro) y el Reglamento del Mecanismo Complementario del CIADI, relativo al consentimiento por escrito de las partes contendientes, y
  - (b) el Artículo II de la Convención de Nueva York, relativo al "acuerdo por escrito"

# ARTÍCULO 13 Integración del Tribunal Arbitral

1. A menos que las partes contendientes acuerden otra cosa, el tribunal arbitral estará integrado por tres árbitros. Cada parte contendiente nombrará un árbitro, y las partes contendientes nombrarán de común acuerdo al tercer árbitro, quien será el presidente del tribunal arbitral.

2. Si un tribunal arbitral no ha sido integrado dentro de un término de noventa (90) días contados a partir de la fecha en que la reclamación fue sometida a arbitraje, ya sea porque una de las partes contendientes no hubiere designado un árbitro o porque las partes contendientes no hubieren llegado a un acuerdo en el nombramiento del presidente del tribunal, el Secretario General del CIADI, a petición de cualquiera de las partes contendientes, será invitado a designar a su discreción al árbitro o árbitros aún no designados. No obstante, el Secretario General del CIADI se asegurará que el presidente del tribunal no sea nacional de alguna de las Partes Contratantes.

#### ARTÍCULO 14 Acumulación

- 1. Sujeto al consentimiento escrito de la Parte Contratante en cuyo territorio se realiza la inversión, el Secretario General del CIADI podrá establecer un tribunal de acumulación conforme al Reglamento de Arbitraje de la CNUDMI, que conducirá sus procedimientos de conformidad con dichas normas, salvo lo dispuesto por esta Sección.
- 2. En interés de una resolución-justa y eficiente, y salvo que se determine que los intereses de alguna de las partes contendientes serían seriamente perjudicados, un tribunal establecido conforme a este Artículo podrá acumular los procedimientos cuando:
  - (a) dos o más inversionistas relacionados con la misma inversión sometan una reclamación a arbitraje de conformidad con la presente Sección, o
  - (b) dos o más reclamaciones derivadas de consideraciones comunes de hecho o de derecho sean sometidas a arbitraie.
- 3. A solicitud de una parte contendiente, un tribunal establecido conforme al Artículo 11, en espera de la determinación de un tribunal de acumulación conforme al párrafo 4 siguiente, podrá disponer que se suspendan los procedimientos que se hubiesen iniciado.
- 4. Un tribunal establecido conforme al presente Artículo, habiendo escuchado previamente a las partes contendientes, podrá determinar que:
  - (a) asume jurisdicción sobre todas o algunas de las reclamaciones, para desahogar y resolverlas de manera conjunta, o
  - (b) asume jurisdicción sobre una o más de las reclamaciones para desahogar y resolverlas, siempre que con ello se contribuya a la resolución de las, demás reclamaciones.

- 5. Un tribunal establecido conforme al Artículo 11 no tendrá jurisdicción para desahogar y resolver alguna reclamación, o parte de ella, respecto de la cual un tribunal establecido conforme a este Artículo haya asumido jurisdicción.
- 6. Una parte contendiente que pretenda se determine la acumulación conforme a este Artículo podrá solicitar al Secretario General del CIADI el establecimiento de un tribunal y especificará en su solicitud:
  - (a) el nombre de la Parte Contratante contendiente o de los inversionistas contendientes a ser incluidos en el proceso de acumulación;
  - (b) la naturaleza de la orden solicitada, y
  - (c) el fundamento en que se basa la solicitud.
- 7. Una parte contendiente entregará copia de su solicitud a la Parte Contratante contendiente o a cualquier otro inversionista contendiente contra quienes se pretende obtener la orden de acumulación.
- 8. En un plazo de sesenta (60) días contados a partir de la fecha de recepción de la solicitud, el Secretario General del CIADI podrá establecer un tribunal integrado por tres árbitros. Un árbitro será nacional de la Parte Contratante contendiente y otro árbitro será nacional de la Parte Contratante de los inversionistas contendientes; el tercero, el presidente del tribunal, no será nacional de ninguna de las Partes Contratantes. Nada de lo previsto en este párrafo impedirá que los inversionistas contendientes y la Parte Contratante contendiente designen a los miembros del tribunal mediante un acuerdo especial.
- 9. Cuando un inversionista contendiente haya sometido una reclamación a arbitraje conforme al Artículo 11 y no haya sido mencionado en la solicitud realizada conforme al párrafo 6 anterior, un inversionista contendiente o la Parte Contratante contendiente, según sea el caso, podrá solicitar por escrito al tribunal que incluya al primer inversionista contendiente en la orden formulada de conformidad con el párrafo 4 anterior y especificará en su solicitud:
  - (a) el nombre y domicilio del inversionista contendiente;
  - (b) la naturaleza de la orden de acumulación solicitada, y
  - (c) los fundamentos en que se basa la solicitud.
- 10. El inversionista contendiente al que se refiere el párrafo 9 anterior entregará copia de su solicitud a las partes contendientes señaladas en la solicitud hecha conforme al párrafo 6 anterior.

# ARTÍCULO 15 Sede del Procedimiento Arbitral

A petición de cualquier parte contendiente, un arbitraje conforme a esta Sección se realizará en algún Estado que sea parte de la Convención de Nueva York. A menos que las Partes en la controversia hayan convenido el lugar del arbitraje, los procedimientos de arbitraje se llevarán a cabo en los lugares mencionados en los artículos 62 y 63 del Convenio del CIADI.

#### ARTÍCULO 16 Indemnización

En un arbitraje conforme a esta Sección, una Parte Contratante contendiente no aducirá como defensa, reconvención, derecho de compensación o alguna otra, que la indemnización u otra compensación respecto de la totalidad o parte de los presuntos daños, ha sido recibida o habrá de recibirse por el inversionista, conforme a una indemnización, garantía o contrato de seguro.

# ARTÍCULO 17 Derecho Aplicable

- 1. Un tribunal establecido conforme a esta Sección decidirá las controversias que se sometan a su consideración de conformidad con el presente Acuerdo y con las reglas y principios aplicables del derecho internacional.
- 2. Cualquier interpretación que formulen y acuerden conjuntamente las Partes Contratantes sobre una disposición del presente Acuerdo será obligatoria para cualquier tribunal establecido de conformidad con el mismo.

# ARTÍCULO 18 Laudos Definitivos y su Ejecución

- 1. A menos que las partes contendientes acuerden otra cosa, un laudo arbitral que determine que una Parte Contratante ha incumplido con sus obligaciones de conformidad con el presente Acuerdo sólo podrá otorgar, por separado o en conjunto:
  - (a) daños pecuniarios y cualquier interés aplicable, o
  - (b) restitución en especie, tomando en cuenta que la Parte Contratante podrá pagar una indemnización pecuniaria en lugar de ello.
- 2. Cuando la reclamación se haya presentado en representación de una empresa:

- el laudo que otorgue restitución en especie dispondrá que la restitución se otorgue a la empresa;
- el laudo que otorgue daños pecuniarios y cualquier interés aplicable, dispondrá que la suma total sea pagada a la empresa, y
- (c) el laudo dispondrá que el mismo se dicte sin perjuicio de cualquier derecho que cualquier persona tenga o pudiere tener sobre la reparación concedida, conforme al derecho interno aplicable.
- 3. Los laudos arbitrales serán definitivos y obligatorios solamente entre las partes contendientes y únicamente respecto del caso en particular.
- 4. El tribunal no podrá ordenar el pago de daños punitivos.
- 5. El inversionista contendiente podrá recurrir a la ejecución del laudo arbitral conforme al Convenio del CIADI o a la Convención de Nueva York, si ambas Partes Contratantes son parte de estos tratados.
- 6. Ninguna parte contendiente podrá exigir el cumplimiento de un laudo definitivo hasta que:
  - (a) en el caso de un laudo definitivo dictado conforme al Convenio del CIADI:
    - hayan transcurrido ciento veinte (120) días desde la fecha en que el laudo fue dictado y ninguna de las partes contendientes haya solicitado la revisión o anulación del mismo, o
    - (ii) los procedimientos de revisión o anulación hayan concluido, y
  - (b) en el caso de un laudo definitivo dictado conforme al Reglamento del Mecanismo Complementario del CIADI, al Reglamento de Arbitraje de la CNUDMI o cualesquiera otras reglas de arbitraje que hayan acordado las partes contendientes:
    - hayan transcurrido tres (3) meses desde la fecha en que el laudo fue dictado y ninguna de las partes contendientes haya comenzado un procedimiento de revisión, desechamiento o anulación del laudo, o
    - (ii) un tribunal haya autorizado o desestimado una solicitud para revisar, desechar o anular el laudo y no exista recurso ulterior.

7. Ninguna Parte Contratante podrá iniciar procedimientos de conformidad con la Sección Segunda por una presunta violación conforme a esta Sección, a menos que la otra Parte Contratante incumpla o no acate el laudo dictado en una controversia que un inversionista haya sometido conforme a esta Sección.

### ARTÍCULO 19 Acceso Público a los Documentos

Cualquiera de las partes contendientes podrá poner a disposición del público de manera oportuna todos los documentos, incluyendo laudos, presentados a un Tribunal establecido conforme a esta Sección o emitidos por éste, de conformidad con la legislación nacional de una Parte Contratante, con sujeción à que se teste:

- (a) información comercial confidencial;
- (b) información confidencial o que esté protegida contra su divulgación en virtud de la legislación aplicable de una Parte, y
- (c) información que la Parte deba reservar de conformidad con las reglas de arbitraje pertinentes, tal como sea aplicable.

### ARTÍCULO 20 Transparencia de las Actuaciones Arbitrales

- 1. Una Parte Contratante, después de recibir los siguientes documentos, en la medida permitida por la legislación nacional de una Parte Contratante, deberá transmitirlos lo antes posible a la Parte Contratante no contendiente y ponerlos a disposición del público:
  - (a) la notificación de intención;
  - (b) la notificación de arbitraje;
  - (c) los alegatos, escritos y expedientes presentados al tribunal por una parte contendiente:
  - (d) las actas o transcripciones de las audiencias del tribunal, cuando estén disponibles, y
  - (e) las órdenes, laudos y decisiones del tribunal.

- 2. De conformidad con la legislación nacional, el tribunal realizará audiencias abiertas al público y determinará, en consulta con las partes contendientes, los arreglos logísticos pertinentes. Sin embargo, cualquier Parte Contratante contendiente que pretenda utilizar la información catalogada como información protegida en una audiencia, deberá informarlo al tribunal. El tribunal adoptará las medidas oportunas para proteger la información de su divulgación.
- 3. Cualquier información protegida que sea sometida al tribunal deberá ser protegida de divulgación de conformidad con los procedimientos siguientes:
  - (a) Sin perjuicio de lo dispuesto en el inciso (d), ni las Partes Contratantes contendientes ni el tribunal revelarán a ninguna Parte Contratante no contendiente o al público ninguna información protegida cuando la parte contendiente que proporciona la información la designe claramente de conformidad con el inciso (b);
  - (b) En la medida permitida por la legislación nacional toda Parte Contratante contendiente que reclame que determinada información constituye información protegida, lo designará claramente al momento de ser presentada al tribunal;
  - (c) Una Parte Contratante contendiente podrá, en el mismo momento que presenta un documento que contiene información alegada como información protegida, presentar una versión testada del documento que no contenga la información. Sólo la versión testada será proporcionada a las Partes Contratantes no contendientes y será hecha pública de conformidad con el párrafo 1, y
  - (d) El tribunal decidirá acerca de cualquier objeción en relación con la designación de información alegada como información protegida. Si el tribunal determina que dicha información no fue designada apropiadamente, la Parte Contratante contendiente que presentó la información podrá (i) retirar total o parcialmente la presentación que contenga tal información, o (ii) convenir en volver a presentar documentos completos y testados con designaciones corregidas de acuerdo con la decisión del tribunal y con el inciso (c). En cualquier caso, la otra Parte Contratante contendiente deberá, cuando sea necesario, volver a presentar documentos completos y testados, que no contengan la información retirada en virtud del inciso (i) por la Parte Contratante contendiente que presentó primero la información, o bien designar nuevamente la información en términos del inciso (ii) por parte de la parte contendiente que presentó primero la información.
- 4. Nada en esta Sección exige una Parte Contratante contendiente a negarle acceso al público a información que se deba dar a conocer de conformidad con la legislación nacional.

### SECCIÓN DOS: SOLUCIÓN DE CONTROVERSIAS ENTRE LAS PARTES CONTRATANTES

# ARTÍCULO 21 Ámbito de Aplicación

Esta Sección se aplica a la solución de controversias entre las Partes Contratantes derivadas de la interpretación o aplicación de las disposiciones del presente Acuerdo.

# ARTÍCULO 22 Consultas y Negociaciones

- 1. Cualquier Parte Contratante podrá solicitar consultas sobre la interpretación o aplicación del presente Acuerdo.
- 2. En la medida de lo posible, las Partes Contratantes tratarán de resolver amigablemente cualquier controversia que surja entre ellas respecto de la interpretación o aplicación del presente Acuerdo a través de consultas y negociaciones.
- 3. En caso de que una controversia no pueda ser resuelta por dichos medios dentro de un período de seis (6) meses contados a partir de que las negociaciones o consultas fueron solicitadas por escrito, cualquier Parte Contratante podrá someter dicha controversia a un tribunal arbitral establecido de conformidad con esta Sección o, por acuerdo de las Partes Contratantes, a cualquier otro tribunal internacional.

# ARTÍCULO 23 Constitución del Tribunal Arbitral

- 1. Los procedimientos arbitrales iniciarán mediante notificación por escrito entregada por una Parte Contratante (la Parte Contratante demandante) a la otra Parte Contratante (la Parte Contratante demandada) a través de la vía diplomática. Dicha notificación contendrá una exposición de las consideraciones de hecho y de derecho en que se basa la reclamación, un resumen del desarrollo y resultados de las consultas y negociaciones celebradas de conformidad con el Artículo 22, la intención de la Parte Contratante demandante de iniciar el procedimiento bajo esta Sección, así como el nombre del árbitro nombrado por dicha Parte Contratante demandante.
- 2. Dentro de los treinta (30) días posteriores a la entrega de dicha notificación, la Parte Contratante demandada notificará a la Parte Contratante demandante el nombre del árbitro que haya designado.

- 3. Dentro de los treinta (30) días siguientes a la designación del segundo árbitro, los árbitros nombrados por las Partes Contratantes designarán de común acuerdo un tercer árbitro, quien fungirá como presidente del tribunal arbitral una vez aprobado por las Partes Contratantes.
- 4. Si dentro de los plazos a que se refieren los párrafos 2 y 3 anteriores no se han realizado las designaciones requeridas o las aprobaciones requeridas no han tenido lugar, cualquier Parte Contratante podrá solicitar al Presidente de la Corte Internacional de Justicia que nombre al árbitro o árbitros aún no designados. Si el Presidente es ciudadano o residente permanente de alguna de las Partes Contratantes o se encuentra imposibilitado para actuar, el Vicepresidente será invitado a realizar las designaciones referidas. Si el Vicepresidente es ciudadano o residente permanente de una de las Partes Contratantes o se encuentra imposibilitado para actuar, el Miembro de la Corte Internacional de Justicia que siga en orden jerárquico y que no sea ciudadano o residente permanente de alguna de las Partes Contratantes, será invitado a realizar las designaciones referidas.
- 5. En caso de que algún árbitro designado de conformidad con este Artículo renuncie o se encuentre imposibilitado para actuar, se nombrará un árbitro sucesor de conformidad con el mismo procedimiento prescrito para el nombramiento del árbitro original, y éste tendrá las mismas facultades y obligaciones que el árbitro original.

### ARTÍCULO 24 Procedimiento

- 1. A menos que las Partes Contratantes decidan otra cosa, la sede del arbitraje será determinada por el tribunal.
- 2. El tribunal arbitral decidirá todas las cuestiones relacionadas con su competencia y, sujeto a cualquier acuerdo entre las Partes Contratantes, determinará su propio procedimiento.
- 3. En cualquier etapa del procedimiento el tribunal arbitral podrá proponer a las Partes Contratantes que la controversia sea resuelta de manera amistosa.
- 4. En todo momento, el tribunal arbitral asegurará una audiencia justa a las Partes Contratantes.

### ARTÍCULO 25 Laudo

1. El tribunal arbitral tomará su decisión por mayoría de votos. El laudo será emitido por escrito y contendrá todas las consideraciones de hecho y de derecho que resulten procedentes. Un ejemplar firmado del laudo será entregado a cada Parte Contratante.

2. El laudo arbitral será definitivo y obligatorio para las Partes Contratantes.

# ARTÍCULO 26 Derecho Aplicable

El tribunal establecido conforme a esta Sección deberá decidir las controversias que se sometan a su consideración de conformidad con el presente Acuerdo y con las reglas y principios aplicables del derecho internacional:

#### ARTÍCULO 27 Costos

Cada Parte Contratante sufragará los costos de su árbitro designado y el costo de su representación legal en los procedimientos. Los costos del presidente del tribunal arbitral y demás gastos relacionados con el arbitraje serán sufragados por partes iguales por las Partes Contratantes, a menos que el tribunal arbitral decida que una proporción mayor de los costos sea sufragada por alguna de las Partes Contratantes.

#### CAPÍTULO IV: DISPOSICIONES FINALES

# ARTÍCULO 28 Aplicación del Acuerdo

El presente Acuerdo se aplicará a las inversiones efectuadas antes o después de su entrada en vigor; sin embargo, no aplica a las reclamaciones derivadas de eventos que ocurrieron o, a reclamaciones que hayan sido resueltas antes de esa fecha.

#### ARTÍCULO 29 Consultas

Una Parte Contratante podrá proponer a la otra Parte Contratante celebrar consultas sobre cualquier asunto relacionado con el presente Acuerdo. Dichas consultas serán llevadas a cabo en el tiempo y lugar acordados por las Partes Contratantes, incluidas las consultas con respecto a cualquier enmienda al presente Acuerdo.

# ARTÍCULO 30 Denegación de Beneficios

Las Partes Contratantes podrán decidir conjuntamente, a través de consultas, el negar los beneficios del presente Acuerdo a una empresa de la otra Parte Contratante y a sus inversiones, si dicha empresa es propiedad o está controlada por una persona física o por una empresa de una Parte no Contratante.

# ARTÍCULO 31 Entrada en Vigor, Duración y Terminación

- 1. Las Partes Contratantes se notificarán por escrito a través de la vía diplomática sobre el cumplimiento de sus requisitos constitucionales en relación con la aprobación y entrada en vigor del presente Acuerdo.
- 2. El presente Acuerdo entrará en vigor treinta (30) días después de la fecha de recepción de la última de las dos notificaciones a que hace referencia el párrafo 1 anterior.
- 3. El presente Acuerdo permanecerá en vigor por un período de diez (10) años, prorrogable por períodos de igual duración, a menos que cualquiera de las Partes Contratantes entregue la notificación por escrito de la terminación del Acuerdo. Posteriormente continuará en vigor hasta la expiración de doce (12) meses a partir de la fecha en que alguna de las Partes Contratantes haya notificado por escrito a la otra Parte Contratante su decisión de darlo por terminado.
- 4. El presente Acuerdo continuará en vigor por un período de diez (10) años contados a partir de la fecha de terminación, únicamente con respecto a las inversiones realizadas con anterioridad a dicha fecha.
- 5. Cualquier modificación acordada por las Partes Contratantes en virtud del Artículo 29, entrará en vigor de conformidad con los procedimientos establecidos en los párrafos 1 y 2 de este Artículo.

Hecho en la ciudad de Dubái, el diecinueve de enero de dos mil dieciséis, por duplicado, en los idiomas español, árabe e inglés, siendo todos los textos igualmente auténticos. En caso de divergencia en la interpretación, el texto en inglés prevalecerá.

POR EL GOBIERNO DE LOS ESTADOS UNIDOS MEXICANOS

Ildefonso Guajardo Villarreal Secretario de Economía POR EL GOBIERNO DE LOS EMIRATOS ÁRABES UNIDOS

Obaid Humaid Al Tayer Ministro de Estado para Asuntos Financieros

### Anexo al Artículo 10 párrafo 2

1. La notificación de intención a que se refiere el Artículo 10, párrafo 2 se emitirá:

En el caso de los Estados Unidos Mexicanos, en la Dirección General de Consultoría Jurídica de Comercio Internacional de la Secretaría de Economía, y

En el caso de los Emiratos Árabes Unidos, en el Departamento de Relaciones Financieras Internacionales del Ministerio de Finanzas.

- 2. El inversionista contendiente presentará la notificación de intención en español, árabe o inglés, según sea el caso. La traducción correspondiente, efectuada por un experto, se incluirá en caso que dicha notificación de intención sea presentada en cualquier idioma que no sea el mencionado anteriormente.
- 3. Con el fin de facilitar el proceso de consulta, el inversionista deberá presentar, junto con la notificación de intención, copia de la siguiente documentación:
  - (a) pasaporte o cualquier otro documento oficial de la nacionalidad, cuando el inversionista sea una persona física, o bien el documento aplicable de constitución u organización conforme a la legislación de la Parte Contratante no contendiente, cuando el inversionista sea una empresa de dicha Parte Contratante;
  - (b) cuando un inversionista de una Parte Contratante pretenda someter una reclamación a arbitraje en representación de una empresa de la otra Parte Contratante que sea una persona moral sobre la cual los inversionistas tengan la propiedad o control:
    - el documento aplicable de constitución u organización de la empresa en virtud de la legislación de la Parte Contratante contendiente, y
    - el documento que acredite que el inversionista contendiente tiene la propiedad o control sobre la empresa.

Si ese es el caso, también deberá presentarse poder notarial o el documento por el que una persona está debidamente autorizada para actuar en nombre del inversionista contendiente.

#### [TRANSLATION - TRADUCTION]

# ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DES ÉTATS-UNIS DU MEXIQUE ET LE GOUVERNEMENT DES ÉMIRATS ARABES UNIS RELATIF À LA PROMOTION ET À LA PROTECTION RÉCIPROQUE DES INVESTISSEMENTS

Le Gouvernement des États-Unis du Mexique et le Gouvernement des Émirats arabes unis, ciaprès dénommés les « Parties contractantes »,

Désireux d'intensifier la coopération économique entre eux au moyen d'investissements qui seraient admis conformément aux lois et règlementations de la Partie contractante sur le territoire de laquelle les investissements sont effectués pour leur bénéfice mutuel, en vue de renforcer la coopération économique à l'égard des investissements réalisés par les investisseurs d'une Partie contractante sur le territoire de l'autre Partie contractante,

Souhaitant créer et maintenir des conditions favorables aux investissements effectués par les investisseurs d'une Partie contractante sur le territoire de l'autre Partie contractante,

Reconnaissant la nécessité de promouvoir et de protéger les investissements étrangers en vue d'assurer leur prospérité économique et de stimuler le flux de capital productif,

Sont convenus de ce qui suit :

#### CHAPITRE I : DISPOSITIONS GÉNÉRALES

#### ARTICLE PREMIER. Définitions

Aux fins du présent Accord:

- 1. Le terme « entreprise » désigne toute entité constituée ou organisée conformément au droit applicable d'une Partie contractante, qu'elle ait ou non un but lucratif et qu'elle appartienne à des intérêts privés ou à l'État, notamment toute société, fiducie, société de personnes, entreprise individuelle, coentreprise ou autre association;
- 2. Le terme « CIRDI » désigne le Centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements ;
- 3. Le terme « Règlement du mécanisme supplémentaire du CIRDI » désigne le Règlement régissant le mécanisme supplémentaire pour l'administration de procédures par le Secrétariat du CIRDI, et ses modifications éventuelles ;
- 4. Le terme « Convention CIRDI » désigne la Convention pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre États et ressortissants d'autres États, adoptée à Washington le 18 mars 1965, et ses modifications éventuelles ;
- 5. Le terme « investissement » désigne les actifs suivants, détenus ou contrôlés, directement ou indirectement, par des investisseurs d'une Partie contractante et qui ont été établis ou acquis conformément aux lois et réglementations de l'autre Partie contractante sur le territoire de laquelle l'investissement est effectué :
  - a) une entreprise;

- b) les parts sociales, actions et autres formes de participation au capital d'une entreprise ;
- c) un titre de créance d'une entreprise :
- i) lorsque l'entreprise est une société affiliée de l'investisseur ; ou
- ii) lorsque l'échéance originelle du titre de créance est d'au moins trois ans, à l'exclusion des titres de créance, indépendamment de l'échéance originelle, d'une Partie contractante ou d'une entreprise d'État ;
  - d) un prêt à une entreprise :
  - i) lorsque l'entreprise est une société affiliée de l'investisseur ; ou
- ii) lorsque l'échéance originelle du titre de créance est d'au moins trois ans, à l'exclusion des prêts, indépendamment de l'échéance originelle, à une Partie contractante ou à une entreprise d'État :
- e) les biens immobiliers ou autres biens corporels et incorporels acquis ou utilisés en vue de réaliser un bénéfice économique ou à d'autres fins commerciales ;
- f) les intérêts découlant de l'obligation d'engager des capitaux ou d'autre ressources sur le territoire d'une Partie contractante dans une activité économique exercée sur ce territoire, en raison par exemple :
- i) de contrats qui supposent la présence des biens d'un investisseur sur le territoire de l'autre Partie contractante, notamment des contrats clé en main, des contrats de construction ou des concessions ;
- ii) de contrats dont la rémunération dépend en grande partie de la production, des revenus ou des bénéfices d'une entreprise ; ou
- iii) de concessions commerciales accordées par voie législative ou contractuelle, liées aux hydrocarbures, qui sont régies conformément aux clauses et conditions de la concession convenue entre l'investisseur et la Partie contractante ou la subdivision constitutive de la Partie contractante le cas échéant, sur le territoire de laquelle ces concessions sont établies ;
- g) les créances monétaires impliquant les intérêts énumérés aux alinéas a) à f) ci-dessus, à l'exclusion des créances découlant uniquement :
- i) de contrats commerciaux pour la vente de biens ou de services par un ressortissant ou une entreprise sur le territoire d'une Partie contractante à une entreprise située sur le territoire de l'autre Partie contractante, ou
- ii) de l'octroi de crédits pour une opération commerciale, telle que le financement commercial, autre qu'un prêt visé à l'alinéa d) ci-dessus; et
- h) de droits de propriété intellectuelle, notamment mais non exclusivement, les droits d'auteur et les droits connexes, les brevets, les dessins industriels, les connaissances techniques, les marques commerciales, les secrets commerciaux et d'affaires, les noms commerciaux, les indications géographiques et les schémas de configuration (topographies) de circuits intégrés, ainsi que les droits sur les variétés végétales ; tels que définis ou visés dans l'Accord sur les aspects des droits de propriété intellectuelle qui touchent au commerce de l'Organisation mondiale du commerce.

Le terme « investisseur d'une Partie contractante » désigne :

- a) le Gouvernement de cette Partie contractante ;
- b) toute personne physique qui a la nationalité d'une Partie contractante conformément à son droit applicable ; ou

- c) toute société constituée ou organisée conformément au droit de l'une ou l'autre des Parties contractantes et fortement active sur son territoire, qui a effectué un investissement sur le territoire de l'autre Partie contractante :
- 7. Le terme « Convention de New York » désigne la Convention des Nations Unies pour la reconnaissance et l'exécution des sentences arbitrales étrangères, adoptée le 10 juin 1958 au Siège de l'Organisation des Nations Unies, à New York, et ses modifications éventuelles ;
- 8. Le terme « Règlement d'arbitrage de la CNUDCI » désigne le Règlement d'arbitrage de la Commission des Nations Unies pour le droit commercial international, adopté par l'Assemblée générale des Nations Unies le 15 décembre 1976 ;
- 9. Le terme « entreprise d'État » désigne une entreprise détenue par une Partie contractante ou contrôlée par celle-ci par le biais de droits de propriétés ; et
  - 10. Le terme « territoire » désigne :
- a) en ce qui concerne les États-Unis du Mexique (également dénommés « Mexique »), le territoire des États-Unis du Mexique, y compris les espaces maritimes adjacents à la côte de l'État concerné, c'est-à-dire la zone économique exclusive et le plateau continental, dans la mesure où le Mexique peut y exercer ses droits souverains ou sa juridiction conformément au droit international;
- b) en ce qui concerne les Émirats arabes unis, lorsqu'il est employé au sens géographique, le territoire des Émirats arabes unis placé sous sa souveraineté ainsi que la zone située en dehors des eaux territoriales, de l'espace aérien et des zones submergées sur laquelle les Émirats arabes unis exercent ses droits souverains et juridictionnels à l'égard de toute activité menée dans ses eaux, sur ses fonds marins et leur sous-sol, dans le cadre de l'exploration ou aux fins d'exploitation de ressources naturelles conformément à son droit et au droit international. Nonobstant ce qui précède, le terme « Émirats arabes unis » désigne également les Émirats arabes unis.

## ARTICLE 2. Admission des investissements

- 1. Chaque Partie contractante admet les investissements effectués par des investisseurs de l'autre Partie contractante conformément à ses lois et règlementations applicables.
- 2. Toute modification de la forme sous laquelle les actifs sont réinvestis ne remet pas en cause leur qualification d'investissements, à condition que cette modification ne soit pas contraire aux agréments accordés, le cas échéant, aux actifs initialement investis conformément au paragraphe 1 du présent article.

#### CHAPITRE 2: PROTECTION DES INVESTISSEMENTS

## ARTICLE 3. Traitement national et traitement de la nation la plus favorisée

1. Chaque Partie contractante accorde aux investisseurs de l'autre Partie contractante et à leurs investissements un traitement non moins favorable que celui qu'elle accorde, dans des circonstances analogues, à ses propres investisseurs et à leurs investissements en ce qui concerne la gestion, l'entretien, l'utilisation, la jouissance ou la disposition des investissements.

- 2. Chaque Partie contractante accorde aux investisseurs de l'autre Partie contractante et à leurs investissements un traitement non moins favorable que celui qu'elle accorde, dans des circonstances analogues, aux investisseurs de tout État tiers et à leurs investissements en ce qui concerne la gestion, l'entretien, l'utilisation, la jouissance ou la disposition des investissements.
- 3. Pour éviter toute ambiguïté, il est entendu que, nonobstant tout autre accord bilatéral d'investissement que les Parties contractantes ont signé avec d'autres États avant ou après l'entrée en vigueur du présent Accord, le traitement de la nation la plus favorisée ne s'applique pas aux questions procédurales ou judiciaires.
- 4. Les dispositions du présent article ne peuvent être interprétées comme obligeant une Partie contractante à accorder aux investisseurs de l'autre Partie contractante et à leurs investissements les avantages de tout traitement, préférence ou privilège pouvant être accordés par cette Partie contractante au titre de :
- a) toute organisation d'intégration économique régionale existante ou future, zone de libreéchange, union douanière, union monétaire ou tout autre accord d'intégration similaire dont l'une des Parties contractantes est ou pourrait devenir partie ; ou
- b) tous droits ou toutes obligations d'une Partie contractante résultant d'un accord ou arrangement international se rapportant entièrement ou principalement à l'imposition. En cas d'incompatibilité entre le présent Accord et tout autre accord ou arrangement international en matière d'imposition, les dispositions de ce dernier prévalent.

#### ARTICLE 4. Norme minimale en matière de traitement

- 1. Chacune des Parties contractantes accorde aux investissements effectués par les investisseurs de l'autre Partie contractante un traitement conforme au droit international coutumier, notamment un traitement juste et équitable et une pleine protection et sécurité.
  - 2. Pour éviter toute ambiguïté, il est entendu que :
- a) les principes de « traitement juste et équitable » et de « pleine protection et sécurité » n'exigent pas un traitement plus favorable que celui requis par la norme minimale de traitement des étrangers du droit international coutumier ; et
- b) l'établissement de la violation d'une autre disposition du présent Accord ou d'un accord international distinct n'a pas pour effet d'établir qu'il y a eu violation du présent article.

# ARTICLE 5. Indemnisation des pertes

Les investisseurs d'une Partie contractante dont les investissements sur le territoire de l'autre Partie contractante subissent des pertes du fait d'une guerre, d'un conflit armé, d'un état d'urgence nationale, d'une insurrection, d'émeutes ou d'autres événements similaires se voient accorder un traitement non moins favorable que celui que l'autre Partie contractante accorde à ses propres investisseurs ou aux investisseurs d'un État tiers en ce qui concerne la restitution, l'indemnisation, la réparation ou toute autre forme de règlement.

# ARTICLE 6. Expropriation et indemnisation

1. Aucune des Parties contractantes ne peut exproprier ou nationaliser un investissement, directement ou indirectement, par des mesures ayant un effet équivalent à l'expropriation ou à la nationalisation

(ci-après dénommées « mesures d'expropriation »), sauf :

- a) pour des motifs d'intérêt public;
- b) sur une base non discriminatoire;
- c) en conformité avec les garanties d'une procédure régulière ; et
- d) contre le versement d'une indemnisation conformément au paragraphe 2 ci-dessous.
- 2. L'indemnisation:
- a) est équivalente à la juste valeur marchande des investissements expropriés immédiatement avant que l'expropriation ait eu lieu. La juste valeur marchande ne tient compte d'aucun changement de valeur résultant du fait que l'expropriation envisagée avait été rendue publique avant qu'elle ait lieu.

Les critères d'évaluation comprennent la valeur d'exploitation, la valeur de l'actif, notamment la valeur fiscale déclarée des biens corporels, et tout autre critère nécessaire pour déterminer la juste valeur marchande;

- b) est payée sans délai;
- c) comprend les intérêts accumulés à un taux commerciale raisonnable pour la monnaie dans laquelle l'indemnisation est payée, à compter de la date d'expropriation jusqu'à la date du paiement effectif;
  - d) est réalisable dans sa totalité et librement transférable.

### ARTICLE 7. Transferts

- 1. Chaque Partie contractante autorise tous les transferts se rattachant aux investissements d'un investisseur de l'autre Partie contractante, librement et sans délai, à destination et en provenance de son territoire. Les transferts sont effectués dans une monnaie librement convertible au taux de change en vigueur sur le marché à la date du transfert. Ces transferts comprennent :
- a) les bénéfices, dividendes, intérêts, gains en capital, redevances, frais de gestion et d'assistance technique et autres frais, et les autres montants découlant de l'investissement ;
- b) le produit de la vente de la totalité ou d'une partie de l'investissement, ou le produit de la liquidation partielle ou totale de l'investissement ;
- c) les paiements effectués dans le cadre d'un contrat conclu par l'investisseur ou son investissement, notamment les paiements effectués au titre d'un accord de prêt ;
  - d) les paiements découlant de l'indemnisation pour perte ou expropriation ; et
  - e) les paiements découlant de l'application de la section I du Chapitre III.
- 2. Nonobstant le paragraphe 1 ci-dessus, une Partie contractante peut empêcher un transfert par l'application équitable, non discriminatoire et de bonne foi de ses lois dans les cas suivants :
  - a) la faillite, l'insolvabilité ou la protection des droits des créanciers ;
  - b) l'émission, la négociation ou le commerce des valeurs mobilières ;

- c) les infractions pénales ou administratives ;
- d) les rapports sur les transferts de devises ou d'autres instruments monétaires ;
- e) l'exécution de jugements rendus à l'issue de procédures judiciaires.
- 3. Si des difficultés graves se produisent au niveau de la balance des paiements ou menacent de se produire, chacune des Parties contractantes est autorisée à limiter temporairement les transferts, sous réserve que cette Partie contractante applique des mesures ou un programme conformément aux Statuts du Fonds monétaire international, et que ces mesures ou ce programme se limitent au minimum nécessaire pour gérer les circonstances décrites au présent paragraphe. Ces restrictions doivent être imposées sur une base équitable, non discriminatoire et de bonne foi, et être notifiées à l'autre Partie contractante.

# ARTICLE 8. Subrogation exécutoire

- 1. Lorsqu'une Partie contractante ou son organisme désigné accorde une garantie financière pour risques non commerciaux eu égard à un investissement effectué par l'un de ses investisseurs sur le territoire de l'autre Partie contractante et effectue un paiement au titre de cette garantie, ou exerce ses droits en tant que subrogé, cette autre Partie contractante reconnaît la subrogation de tout droit, titre, réclamation, privilège ou action. Cette Partie contractante ou son organisme désigné ne revendiquent pas de droits plus étendus que ceux que détenaient la personne ou l'entité d'où proviennent ces droits.
- 2. En cas de différend, la partie contractante, ou son organisme désigné, qui a été subrogée dans les droits de l'investisseur ne peut agir en justice ni intervenir dans des procédures judiciaires devant un tribunal national, ni soumettre le différend à l'arbitrage international conformément aux dispositions du Chapitre III.
- 3. Lorsque la subrogation doit avoir lieu après obtention du consentement écrit de la Partie contractante sur le territoire de laquelle l'investissement est réalisé, la Partie contractante, ou son organisme désigné, qui a été subrogée dans les droits de l'investisseur ne peut agir en justice ni intervenir dans des procédures judiciaires devant un tribunal national, ni soumettre le différend à l'arbitrage international conformément aux dispositions du Chapitre III.

CHAPITRE III : RÈGLEMENT DES DIFFÉRENDS

SECTION UNE : RÈGLEMENT DES DIFFÉRENDS ENTRE UNE PARTIE CONTRACTANTE ET UN INVESTISSEUR DE L'AUTRE PARTIE CONTRACTANTE

## ARTICLE 9. Objet

La présente section s'applique à tout différend juridique découlant directement d'un investissement entre une Partie contractante et un investisseur de l'autre Partie contractante eu égard à un manquement présumé à une obligation énoncée au Chapitre II entraînant des pertes ou des dommages, tels que définis par l'article 25 du CIRDI et l'article 4 du Règlement du Mécanisme supplémentaire du CIRDI.

# ARTICLE 10. Notification de l'intention de soumettre une plainte à l'arbitrage et consultation

- 1. Les parties à un différend essaient d'abord de le régler par voie de consultation ou de négociation.
- 2. Afin de régler le différend à l'amiable, l'investisseur partie au différend remet à la Partie contractante partie au différend une notification écrite signifiant son intention de soumettre une plainte à l'arbitrage au moins six mois avant la présentation de la plainte. Cette notification indique :
- a) le nom et l'adresse de l'investisseur partie au différend et, lorsque la plainte est déposée au nom d'une entreprise au titre de l'article 11 du présent Accord, le nom et l'adresse de cette dernière ;
  - b) les dispositions du Chapitre II qui sont présumées avoir été violées ;
  - c) les faits et les points de droit sur lesquels repose la plainte;
- d) le type d'investissement concerné conformément à la définition qui en est donnée à l'article premier du présent Accord ;
  - e) le redressement demandé et le montant approximatif des dommages et intérêts réclamés.
  - 3. La notification d'intention visée au paragraphe 2 du présent article est remise :
- a) dans le cas des États-Unis du Mexique, au Bureau du conseiller juridique principal chargé du commerce international (Dirección General de Consultoria Jurídica de Comercio Internacional) du Ministère de l'économie ;
  - b) dans le cas des Émirats arabes unis, au Ministère des finances.
- 4. La notification d'intention remise par l'investisseur contestant est rédigée en espagnol, en arabe ou en anglais, selon le cas.

## ARTICLE 11. Présentation d'une plainte

- 1. Un investisseur d'une Partie contractante peut soumettre à l'arbitrage une plainte alléguant qu'il a subi une perte ou un dommage en raison ou par suite d'un manquement à une obligation établie au Chapitre II par l'autre Partie contractante. Pour éviter toute ambiguïté, il est entendu que, lorsqu'un investisseur d'une Partie contractante soumet une plainte à l'arbitrage, il ne peut obtenir réparation que pour les pertes ou les dommages qu'il a subis en sa qualité d'investisseur d'une Partie contractante.
- 2. Un investisseur d'une Partie contractante agissant pour le compte d'une entreprise légalement constituée conformément aux lois de l'autre Partie contractante, qui est une personne morale détenue ou contrôlée par cet investisseur, peut soumettre à l'arbitrage une plainte alléguant que l'autre Partie contractante a manqué à une obligation prévue au Chapitre II et que l'entreprise a subi une perte ou un dommage en raison ou par suite de ce manquement.
  - 3. Un investisseur partie à un différend peut soumettre une plainte à l'arbitrage au titre de :
- a) la Convention CIRDI, pour autant que la Partie contractante partie au différend et la Partie contractante de l'investisseur soient parties à cette Convention;
- b) le Règlement du mécanisme supplémentaire de la Convention CIRDI, à condition que la Partie contractante partie au différend ou la Partie contractante de l'investisseur, mais non les deux, soit partie à cette Convention;

- c) le Règlement d'arbitrage de la CNUDCI, ou
- d) tout autre règlement d'arbitrage, si les parties au différend en conviennent.
- 4. Un investisseur partie à un différend peut soumettre une plainte à l'arbitrage seulement si :
  - a) il consent à l'arbitrage conformément aux modalités établies dans la présente section ; et
- b) la plainte soumise à l'arbitrage international porte sur des pertes ou des dommages subis par une entreprise qui est une personne morale détenue ou contrôlée par cet investisseur ; dans ce cas, l'affaire ne peut pas être soumise à un tribunal administratif ou à une cour de justice en application du droit interne de cette Partie contractante, à l'exception des actions visant à obtenir une mesure injonctive, un jugement déclaratif ou exceptionnel n'impliquant pas des dommages et intérêts qui sont engagées devant un tribunal administratif ou une cour de justice en application du droit de la Partie contractante partie au différend.
- 5. Un investisseur partie à un différend peut soumettre une plainte à l'arbitrage au nom d'une entreprise de l'autre Partie contractante qui est une personne morale détenue ou contrôlée par lui, seulement si l'investisseur et l'entreprise :
  - a) consentent à l'arbitrage conformément aux modalités établies dans la présente section ; et
- b) renoncent à leur droit d'engager ou de poursuivre, devant un tribunal administratif ou une cour de justice, conformément au droit d'une Partie contractante ou à d'autres procédures de règlement des différends, des actions se rapportant à la mesure prise par la Partie contractante partie au différend qui constituerait un manquement au Chapitre II, à l'exception des actions visant à obtenir une mesure injonctive, un jugement déclaratif ou exceptionnel n'impliquant pas des dommages et intérêts, qui sont engagées devant un tribunal administratif ou une cour de justice en application du droit de la Partie contractante partie au différend.
- 6. Le consentement et la renonciation visés au présent article sont notifiés par écrit à la Partie Contractante partie au différend et sont joints à la demande d'arbitrage.
- 7. Le règlement d'arbitrage applicable régit l'arbitrage, à l'exception des dispositions modifiées par la présente section.
- 8. Un différend peut être soumis à l'arbitrage au plus tard trois ans après la date à laquelle l'investisseur ou l'entreprise de la Partie contractante partie au différend qui est une personne morale détenue ou contrôlée par l'investisseur a eu ou aurait eu pour la première fois connaissance des évènements à l'origine du différend.
  - 9. Une plainte est soumise à l'arbitrage au titre de la présente section lorsque :
- a) la demande d'arbitrage soumise au titre de l'Article 36 de la Convention CIRDI a été reçue par le Secrétaire général ;
- b) l'avis d'arbitrage établi au titre de l'Article 4 de l'Annexe C du Règlement du mécanisme supplémentaire du CIRDI a été reçu par le Secrétaire général; ou
- c) l'avis d'arbitrage remis au titre du Règlement d'arbitrage de la Commission des Nations Unies pour le droit commercial international a été reçu par la Partie contractante partie au différend;
- d) l'avis d'arbitrage remis au titre de tout autre règlement d'arbitrage a été reçu par la Partie contractante partie au différend.
- 10. Si l'investisseur, ou une entreprise qu'il possède ou contrôle, soumet le différend visé aux paragraphes 1 ou 2 ci-dessus aux tribunaux administratifs ou judiciaires compétents de la Partie

contractante partie au différend, ce différend ne peut pas être soumis à l'arbitrage tel que prévu dans la présente section.

## ARTICLE 12. Consentement des Parties contractantes

- 1. Chaque Partie contractante donne son consentement inconditionnel à la soumission d'un différend à l'arbitrage international conformément à la présente section.
- 2. Le consentement et la soumission d'une plainte à l'arbitrage par un investisseur partie à un différend sont réputés avoir satisfait aux conditions :
- a) du Chapitre II de la Convention CIRDI (De la Compétence du Centre) et du Règlement du mécanisme supplémentaire du CIRDI relatives au consentement écrit des parties au différend ; et
  - b) de l'article II de la Convention de New York concernant une « Convention écrite ».

### ARTICLE 13. Constitution du tribunal arbitral

- 1. À moins que les parties au différend n'en conviennent autrement, le tribunal arbitral est composé de trois arbitres. Chaque partie au différend en désigne un et le troisième arbitre, qui sera le président du tribunal arbitral, est choisi d'un commun accord entre elles.
- 2. Si un tribunal arbitral n'est pas constitué dans les quatre-vingt-dix jours suivant la date à laquelle la plainte a été soumise à l'arbitrage, soit parce qu'une partie au différend n'a pas désigné son arbitre, soit parce que les parties au différend ne sont pas parvenues à un accord en ce qui concerne le président, le Secrétaire général du CIRDI, à la demande de l'une ou l'autre des parties au différend, nomme à sa discrétion l'arbitre ou les arbitres non encore désignés. Toutefois, le Secrétaire général du CIRDI, lorsqu'il nomme le président, doit s'assurer qu'il ou elle n'est pas un ressortissant de l'une ou l'autre des Parties contractantes.

### ARTICLE 14. Jonction des procédures

- 1. Sous réserve du consentement écrit de la Partie contractante sur le territoire de laquelle l'investissement est réalisé, le Secrétaire général du CIRDI peut établir un tribunal de jonction conformément au Règlement d'arbitrage de la CNUDCI, qui organise sa procédure conformément audit Règlement, à l'exception des dispositions modifiées par la présente section.
- 2. Un tribunal établi en application du présent article peut, dans l'intérêt d'un règlement juste et efficace du différend et à moins que les intérêts de l'une ou l'autre des parties au différend ne soient sérieusement affectés, joindre les procédures lorsque :
- a) deux ou plusieurs investisseurs soumettent à l'arbitrage, au titre de la présente section, une plainte relative à un seul et même investissement, ou
- b) deux ou plusieurs plaintes découlant de questions de droit ou de fait communes sont soumises à l'arbitrage.
- 3. Sur demande d'une partie au litige, un tribunal établi au titre de l'article 11 peut, en attendant la décision du tribunal de jonction conformément au paragraphe 4 ci-dessous, suspendre la procédure engagée.

- 4. Un tribunal établi au titre du présent article peut, après audition des parties au différend, décider de :
  - a) se saisir de ces plaintes et statuer à leur égard simultanément, en totalité ou en partie ; ou
- b) se saisir de l'une ou de plusieurs des plaintes, dont le règlement faciliterait le règlement des autres, et statuer à leur égard.
- 5. Un tribunal établi au titre de l'article 11 n'a pas compétence pour connaître et statuer à l'égard d'une plainte, ou d'une partie de celle-ci, pour laquelle un tribunal de jonction s'est déclaré compétent.
- 6. Une partie au différend qui envisage la jonction d'une plainte au titre du présent article peut demander au Secrétaire général du CIRDI d'instituer un tribunal, en indiquant dans sa demande :
- a) le nom et l'adresse de la Partie contractante partie au différend ou des investisseurs parties au différend devant être associés au processus de jonction ;
  - b) la nature de la jonction demandée; et
  - c) les motifs de la jonction demandée.
- 7. Une partie au différend remet une copie de la demande à l'autre Partie contractante partie au différend ou à tout autre investisseur partie au différend concerné par la demande de jonction.
- 8. Dans les soixante jours qui suivent la date de réception de la demande, le Secrétaire général du CIRDI peut constituer un tribunal composé de trois arbitres. Un arbitre doit être un ressortissant de la Partie contractante partie au différend, un autre un ressortissant de la Partie contractante dont relèvent les investisseurs parties au différend; et le troisième, le président du tribunal arbitral, doit être un ressortissant d'une Partie non-contractante. Aucune disposition du présent paragraphe n'empêche les investisseurs et la Partie contractante parties au différend de désigner les membres du tribunal par un accord spécial.
- 9. Si un investisseur partie au différend a soumis une plainte à l'arbitrage au titre de l'article 11 et n'a pas été nommé dans une demande faite au titre du paragraphe 6 ci-dessus, l'investisseur partie au différend ou la Partie contractante partie au différend, selon qu'il convient, peut demander par écrit au tribunal que le premier investisseur partie au différend soit inclus dans toute ordonnance prise au titre du paragraphe 4 ci-dessus, en précisant dans sa demande :
  - a) le nom et l'adresse de l'investisseur partie au différend ;
  - b) la nature de l'ordonnance demandée; et
  - c) les motifs de l'ordonnance demandée.
- 10. L'investisseur partie au différend visé au paragraphe 9 ci-dessus remet une copie de sa demande aux autres parties au différend nommées dans toute demande présentée au titre du paragraphe 6 ci-dessus.

#### ARTICLE 15. Lieu d'arbitrage

À la demande de toute partie au différend, un arbitrage entrepris au titre de la présente section a lieu dans un État partie à la Convention de New York. À moins que les parties au différend ne soient convenues d'un lieu d'arbitrage, les procédures arbitrales se déroulent aux lieux visés aux articles 62 et 63 de la Convention CIRDI.

### ARTICLE 16. Indemnisation

Dans le cas d'un arbitrage entrepris au titre de la présente section, une Partie contractante partie au différend ne peut invoquer aux fins de sa défense, d'une demande reconventionnelle, d'un droit à indemnisation ou pour toute autre raison, le fait que l'investisseur partie au différend a reçu ou recevra, en vertu d'une assurance ou d'un contrat de garantie, une indemnisation ou autre compensation pour tout ou partie des dommages allégués.

# ARTICLE 17. Droit applicable

- 1. Un tribunal constitué au titre de la présente section statue sur les points en litige conformément au présent Accord et aux règles et principes applicables du droit international.
- 2. Toute interprétation conjointement formulée et convenue par les Parties contractantes en ce qui concerne une disposition du présent Accord est contraignante pour tout tribunal constitué au titre du présent Accord.

### ARTICLE 18. Irrévocabilité et exécution des sentences arbitrales

- 1. À moins que les parties au différend n'en conviennent autrement, un tribunal qui estime qu'une Partie contractante a manqué à ses obligations au titre du présent Accord peut accorder uniquement, séparément ou conjointement :
  - a) des indemnités pécuniaires et tout intérêt applicable ; ou
- b) la restitution en nature, pour autant que la Partie contractante puisse verser des indemnités pécuniaires en remplacement de cette restitution.
  - 2. Lorsqu'une plainte est soumise à l'arbitrage au nom d'une entreprise :
- a) toute sentence arbitrale ordonnant la restitution en nature précise que la restitution est faite à l'entreprise ;
- b) toute sentence arbitrale ordonnant l'octroi d'indemnités pécuniaires et tout intérêt applicable prévoit que le montant total soit versé à l'entreprise ;
- c) la sentence arbitrale est appliquée sans préjudice de tout droit qu'une personne a ou peut avoir en rapport avec la réparation accordée conformément au droit interne.
- 3. Les sentences arbitrales ne sont définitives et contraignantes qu'à l'égard des parties au différend et uniquement en ce qui concerne le cas d'espèce.
  - 4. Un tribunal ne peut pas attribuer de dommages et intérêts punitifs.
- 5. Un investisseur partie au différend peut demander l'exécution d'une sentence arbitrale au titre de la Convention CIRDI ou de la Convention de New York, si les deux Parties contractantes sont parties à ces conventions.
  - 6. Une partie au différend peut demander qu'une sentence définitive soit appliquée :
  - a) dans le cas d'une sentence définitive rendue au titre de la Convention CIRDI :
- i) cent-vingt jours après la date à laquelle la sentence a été rendue et si aucune partie au différend n'a demandé que la sentence soit révisée ou annulée, ou
  - ii) une fois que la procédure de révision ou d'annulation est terminée ;

- b) dans le cas d'une sentence définitive prise au titre du Règlement du mécanisme supplémentaire du CIRDI, du Règlement d'arbitrage de la CNUDCI ou de tout autre règlement d'arbitrage choisi par les parties au différend :
- i) trois mois après la date à laquelle la sentence a été rendue et si aucune partie au différend n'a entamé une procédure pour réviser, écarter ou annuler la sentence, ou
- ii) après le rejet ou l'acceptation par un tribunal d'une demande de révision ou d'annulation de la sentence, et s'il n'y a plus d'autre recours.
- 7. Une Partie contractante ne peut engager de procédure conformément à la section II en ce qui concerne un manquement présumé visé dans la présente section, sauf si l'autre Partie contractante n'accepte pas ou n'exécute pas une sentence définitive rendue à l'égard d'un différend porté par un investisseur devant le tribunal au titre de la présente section.

## ARTICLE 19. Accès du public aux documents

Chaque partie au différend peut rapidement rendre publics tous les documents, sentence comprise, soumis à un tribunal établi au titre de la présente section ou délivrés par celui-ci, dans la mesure autorisée par le droit interne d'une Partie contractante, à l'exception :

- a) des renseignements commerciaux confidentiels;
- b) des renseignements privilégiés ou jouissant d'une autre protection contre la divulgation conformément aux lois et règlementations applicables de l'une ou l'autre des Parties contractantes ; et
- c) des renseignements que la Partie doit taire en application des règles arbitrales pertinentes en vigueur.

## ARTICLE 20. Transparence des procédures d'arbitrage

- 1. La Partie contractante qui est partie au différend doit, après avoir reçu les documents suivants, dans la mesure où son droit interne le permet, les transmettre sans délai à la Partie contractante qui n'est pas partie au différend et les rendre publics :
  - a) l'avis d'intention;
  - b) l'avis d'arbitrage;
  - c) les plaidoiries et les mémoires présentés au tribunal par toute partie au différend ;
- d) les procès-verbaux ou les transcriptions des audiences du tribunal, lorsqu'ils sont disponibles; et
  - e) les ordonnances, les sentences et les décisions du tribunal.
- 2. Dans la mesure où le droit interne le permet, le tribunal tient des audiences ouvertes au public et détermine les dispositions logistiques appropriées, en consultation avec les parties au différend. Toutefois, toute Partie contractante partie au différend qui a l'intention d'utiliser des renseignements désignés comme protégés au cours d'une audience doit en aviser le tribunal. Le tribunal prend les dispositions appropriées pour protéger les renseignements contre toute divulgation.
- 3. Tout renseignement protégé qui est présenté au tribunal est protégé contre toute divulgation conformément aux procédures suivantes :

- a) sous réserve de l'alinéa d), ni les Parties contractantes parties au différend ni le tribunal ne divulguent à une Partie qui n'est pas partie au différend ou au public des renseignements protégés lorsque la partie au différend qui a fourni les renseignements les désigne clairement conformément à l'alinéa b);
- b) dans la mesure où le droit interne le permet, toute Partie contractante partie au différend qui prétend que certains renseignements constituent des renseignements protégés doit clairement les désigner au moment de leur présentation au tribunal;
- c) Toute partie contractante partie au différend doit, au moment où elle soumet un document contenant des renseignements censés être des renseignements protégés, soumettre une version du document expurgée de ces renseignements. Seule la version expurgée est communiquée aux parties contractantes qui ne sont pas parties au différend et est rendue publique conformément au paragraphe 1, et
- d) le tribunal statue sur toute objection relative à la désignation des renseignements prétendument protégés. Si le tribunal détermine que ces renseignements n'ont pas été correctement désignés, la Partie contractante partie au différend qui a présenté les renseignements peut i) retirer tout ou partie de sa présentation contenant ces renseignements, ou ii) accepter de soumettre à nouveau les documents complets et expurgés avec des désignations corrigées conformément à la décision du tribunal et à l'alinéa c). Dans l'un ou l'autre cas, l'autre Partie contractante partie au différend doit, chaque fois que cela est nécessaire, soumettre à nouveau des documents complets et expurgés qui, soit suppriment les renseignements retirés au titre de l'alinéa i) par la Partie contractante partie au différend qui a soumis les renseignements en premier, soit désignent à nouveau les renseignements conformément à la désignation faite au titre de du point ii) de la partie au différend qui a soumis les renseignements en premier.
- 4. Aucune disposition de la présente section n'oblige une Partie contractante partie au différend à ne pas rendre publics les renseignements qui doivent l'être dans la mesure où le droit interne le permet.

SECTION DEUX · RÈGLEMENT DES DIFFÉRENDS ENTRE LES PARTIES CONTRACTANTES

## ARTICLE 21. Champ d'application

La présente section s'applique au règlement des différends entre les Parties contractantes relatifs à l'interprétation ou à l'application des dispositions du présent Accord.

## ARTICLE 22. Consultations et négociations

- 1. Chaque Partie contractante peut demander des consultations portant sur l'interprétation et l'application du présent Accord.
- 2. Tout différend entre les Parties contractantes relatif à l'interprétation ou à l'application du présent Accord est, dans la mesure du possible, réglé à l'amiable par voie de consultation et de négociation.
- 3. Si le différend n'est pas réglé par les moyens susmentionnés dans un délai de six mois à compter de la date de tenue de ces négociations ou consultations, l'une ou l'autre Partie

contractante peut le soumettre à un tribunal arbitral constitué conformément à la présente section, ou d'un commun accord entre les Parties contractantes, à tout autre tribunal international.

## ARTICLE 23. Constitution du tribunal arbitral

- 1. Une Partie contractante (la Partie contractante requérante) peut engager une procédure d'arbitrage par notification écrite adressée à l'autre Partie contractante (la Partie contractante intimée) par la voie diplomatique. Cette notification expose les faits et les points de droit sur lesquels repose la plainte, un résumé du déroulement et des résultats des consultations et négociations menées au titre de l'article 22, l'intention de la Partie contractante requérante d'engager une procédure au titre de la présente section, ainsi que le nom de l'arbitre qu'elle désigne.
- 2. Dans un délai de trente jours suivant la remise de cette notification, la Partie contractante intimée fait connaître à la Partie contractante requérante le nom de l'arbitre qu'elle a désigné.
- 3. Dans un délai de trente jours suivant la date de la désignation du second arbitre, les arbitres ainsi désignés par les Parties contractantes désignent, d'un commun accord, un troisième arbitre qui assumera la fonction de président du tribunal d'arbitrage, sous réserve de l'approbation des Parties contractantes.
- 4. Si dans les délais prévus aux paragraphe 2 et 3 ci-dessus, les désignations requises n'ont pas été faites ou les approbations nécessaires n'ont pas été données, chacune des Parties contractantes peut demander au Président de la Cour internationale de Justice de désigner le ou les arbitres qui n'ont pas encore été désignés, après consultation avec les deux Parties contractantes. Si le Président est un ressortissant ou un résident permanent de l'une ou l'autre des Parties contractantes, ou s'il est autrement empêché d'exercer cette fonction, le vice-président est invité à procéder auxdites désignations. Si le vice-président est un ressortissant ou un résident permanent de l'une ou l'autre des Parties contractantes, ou s'il est autrement empêché d'exercer cette fonction, le membre de la Cour internationale de Justice qui a le plus d'ancienneté et qui n'est ni un ressortissant ni un résident permanent de l'une ou l'autre des Parties contractantes est invité à procéder aux désignations nécessaires.
- 5. Si un arbitre désigné comme prévu dans le présent article démissionne ou se trouve autrement empêché d'exercer sa fonction, son successeur est désigné de la manière prescrite pour le premier arbitre désigné et ce successeur dispose de tous les pouvoirs et de tous les devoirs de ce premier arbitre.

#### ARTICLE 24. Procédure

- 1. À moins que les Parties contractantes n'en conviennent autrement, le lieu d'arbitrage est déterminé par le tribunal.
- 2. Le tribunal arbitral se prononce sur toutes les questions relevant de sa compétence et, sous réserve de tout accord conclu entre les Parties contractantes, fixe lui-même sa procédure.
- 3. À tout moment de la procédure, le tribunal arbitral peut proposer aux Parties contractantes de régler le différend à l'amiable.
- 4. À tout moment, le tribunal arbitral accorde aux Parties contractantes une audience équitable.

#### ARTICLE 25. Sentence arbitrale

- 1. Le tribunal arbitral statue à la majorité des voix. Sa sentence est rendue par écrit et contient les conclusions de droit et de fait. Une version signée de la sentence est remise à chacune des Parties contractantes.
  - 2. La sentence est définitive et contraignante pour les Parties contractantes.

# ARTICLE 26. Droit applicable

Un tribunal constitué au titre de la présente section statue sur les points en litige conformément au présent Accord et aux règles et principes applicables du droit international.

### Article 27. Frais

Chaque Partie contractante prend à sa charge les frais de l'arbitre qu'elle a désigné et les frais de toute représentation juridique au cours de la procédure. Les frais du président du tribunal arbitral et les autres frais liés à la conduite de l'arbitrage sont partagés à égalité entre les Parties contractantes, à moins que le tribunal arbitral ne décide que l'une des Parties contractantes doit prendre en charge une plus grande part des frais.

### CHAPITRE IV: DISPOSITIONS FINALES

## ARTICLE 28. Application de l'Accord

Le présent Accord s'applique aux investissements réalisés avant ou après son entrée en vigueur mais non aux requêtes résultant d'événements antérieurs, ni aux plaintes clôturées avant cette date.

#### ARTICLE 29 Consultations

Chaque Partie contractante peut proposer à l'autre Partie contractante des consultations portant sur tout sujet relatif au présent Accord. Ces consultations ont lieu à un endroit et à une date convenus par les Parties contractantes, y compris les consultations portant sur une modification du présent Accord.

### ARTICLE 30. Refus d'accorder des avantages

Les Parties contractantes peuvent décider conjointement, après consultation, de refuser d'accorder les avantages prévus dans le présent Accord à une entreprise de l'autre Partie contractante et à ses investissements, si une personne physique ou une entreprise d'une Partie non contractante détient ou contrôle cette entreprise.

# ARTICLE 31. Entrée en vigueur, durée et dénonciation

- 1. Les Parties contractantes s'informent par écrit, par la voie diplomatique, de l'accomplissement de leurs formalités constitutionnelles nécessaires à l'approbation et à l'entrée en vigueur du présent Accord.
- 2. Le présent Accord entre en vigueur trente jours après la date de réception de la dernière des notifications visées au paragraphe 1 ci-dessus.
- 3. Le présent Accord reste en vigueur pendant une période de dix ans renouvelable pour des périodes égales, à moins que l'une des Parties contractantes n'informe l'autre par écrit de son intention de dénoncer l'Accord. L'Accord demeure en vigueur par la suite jusqu'à l'expiration d'un délai de douze mois à compter de la date à laquelle l'une ou l'autre Partie contractante a informé l'autre Partie contractante de son intention de le dénoncer.
- 4. En ce qui concerne les investissements réalisés avant cette date, le présent Accord reste en vigueur pendant une période de dix ans à compter de la date de la dénonciation.
- 5. Toute modification convenue par les Parties contractantes au titre de l'article 29 prend effet conformément aux procédures énoncées aux paragraphes 1 et 2 du présent article.

FAIT à Doubaï le 19 janvier 2016 en deux exemplaires originaux, en langues espagnole, arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation, le texte anglais prévaut.

Pour le Gouvernement des États-Unis du Mexique : ILDEFONDO GUAJARDO VILLAREAL Ministre de l'économie

Pour le Gouvernement des Émirats arabes unis : OBAID HUMAID AI TAYER Ministre d'État aux affaires financières

## ANNEXE AU PARAGRAPHE 2 DE L'ARTICLE 10

1. La notification d'intention visée au paragraphe 2 de l'article 10 est remise :

dans le cas des États-Unis du Mexique, à la Dirección General de Consultoria Jurídica de Comercio Internacional du Ministère de l'économie ;

dans le cas des Émirats arabes unis, au Département des relations financières internationales du Ministère des finances.

- 2. La notification d'intention écrite remise par l'investisseur partie au différend est rédigée en espagnol, en arabe ou en anglais, selon le cas. Si cette notification d'intention est rédigée dans une autre langue que celles susmentionnées, sa traduction, réalisée par un professionnel, est jointe à la notification.
- 3. Afin de faciliter le processus de consultation, l'investisseur joint à la notification d'intention une copie des documents suivants :
- a) un passeport ou tout autre document officiel prouvant la nationalité, si l'investisseur est une personne physique, ou le document constitutif ou statutaire pertinent établi conformément à la législation de la Partie contractante qui n'est pas partie au différend, si l'investisseur est une entreprise de cette Partie contractante;
- b) si un investisseur d'une Partie contractante envisage de soumettre une plainte à l'arbitrage au nom d'une entreprise de l'autre Partie contractante qui est une personne morale détenue ou contrôlée par lui :
- i) le document constitutif ou statutaire pertinent établi conformément à la législation de la Partie contractante qui est partie au différend ;
- ii) un document attestant que l'investisseur partie au différend possède ou contrôle l'entreprise en question.